مجتمع الأعمال

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
Jordanian Businessmen Association
مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

السنة 25
آب
2022

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث محاور مشروع الاصلاح الاقتصادي

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- الصربية

بحث تعزيز العلاقات الأردنية الفرنسية الاقتصادية

بحث العلاقات الاقتصادية الأردنية- السعودية

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

وفّر وقتك، واحمي بيئتك
وافتح حسابك أونلاين

06-5200999

jkb.com

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمع الأعمال

مجلة إقتصادية فصلية تصدر عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

في هذا العدد

- افتتاحية العدد	3
- مجلس الأعمال الأردني الروماني العام القادم	4
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	8
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني	10
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تعاون مع جامعة عمان العربية	11
- الطباع: اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة رافعة الاستثمارات العربية البينية	12
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث محاور مشروع الاصلاح الاقتصادي	14
- بحث تعزيز علاقات الاردن والبوسنة الاقتصادية	15
- الطباع يؤكد على أهمية تعزيز التعاون الاستثماري الأردني- السعودي	17
- بحث تعزيز العلاقات الأردنية الفرنسية الاقتصادية	20
- تفعيل مجلس الأعمال الأردني الأسباني	22
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تدعم جهود الحفاظ على البيئة	24
- وزير التخطيط يلتقي جمعية رجال الأعمال الأردنيين لمناقشة مسودة «تنظيم البيئة الاستثمارية»	25
- حجازي: التكامل العربي الاقتصادي يعزز من مناعة الاقتصاد العربي	26
- «رجال الاعمال» تدعو لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الباكستان	28
- اقتصاديون يطالبون بتحويل الأردن لمنطقة تنموية شاملة	30
- اقتصاد النواب تشرع بمناقشة تنظيم البيئة الاستثمارية	31
- اقتصاديون للحكومة "اسحبوا مشروع البيئة الاستثمارية"	33
- الطباع : التطوير الاداري يشكل أهمية كبيرة لمختلف القطاعات الاقتصادية	40
- إجتماع تحضيري لمشروع إعادة التدوير في الأردن	42
- جمعيـــة رجال الاعمال الاردنيين تشارك في أعمال مؤتمر الاخاء الإقتصادي والاستثماري والريادي الأول	44
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- الصربية	45
- انعقاد المنتدى الاستثماري الأردني- الجزائري	50
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية السعودية	60

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

طارق حجازي
المدير العام

د. روان شبيطة
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

افتتاحية العدد

حمدي الطباع
رئيس مجلس الإدارة

يشهد الأردن خلال الفترة الحالية مجموعة من الاصلاحات الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية منها اطلاق رؤية التحديث الاقتصادي للسنوات العشرة المقبلة، ومشروع قانون جديد للبيئة الاستثمارية كما وبدأت التوجهات نحو تحويل الاستراتيجيات الى خطط عمل وفق جدول زمني تستهدف من خلاله النهوض الاقتصادي وزيادة جاذبية البيئة الاستثمارية، الى جانب بدء الاقتصاد الأردني بتحقيق التعافي تدريجياً.

فسجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً حقيقياً بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من عام 2022 وذلك مقابل نمو نسبته 0.3% في نفس الفترة من العام السابق كما ورافق هذا النمو تحسناً في عدد من القطاعات الاقتصادية منها الصناعات التحويلية، والنقل والتخزين، والاتصالات وخدمات المال والتأمين والعقارات. كما ونمت الصادرات والمستوردات خلال الربع الأول من العام الحالي بمعدل 39.6%، 28.6% على التوالي، أما البطالة فبلغت ما يقارب 22.8% مقابل 25% في نفس الفترة من عام 2021، وفيما يتعلق بالاستثمار فسجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بقيمة 266.9 مليون دينار أردني خلال الربع الأول مقارنة مع تدفق للداخل بلغ 722 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق. وكما يأمل مجتمع الأعمال الأردني على الدوام باستمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية فإنه يتطلع كذلك نحو التركيز على التحديات الجوهرية المؤثرة سلباً على الاقتصاد الوطني وأخص بالذكر المديونية المرتفعة والتي بات اتجاهها التصاعدي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مقلقاً، فبلغت خلال الثلث الأول من العام الحالي ما يقارب 32.6 مليار دولار أي ما نسبته 111% من الناتج المحلي الاجمالي. فيتوقع البنك الدولي أن تبلغ نسبة الدين العام في الأردن من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 ما نسبته 114.6% و 115.2% في عام 2023 مما يستدعي العمل على تبني سياسات لادارة الدين العام تحد من تفاقمه وتزايده مع الوقت وايجاد مصادر للايرادات الحكومية تكون متنوعة للتقليل من الاعتماد على الاقتراض خاصة محلياً لتجنب مزاحمة القطاع الخاص وتقليل فرصه في الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المتاحة وتحويلها لفرص استثمارية يمكن توجيهها لتوسيع أنشطة الأعمال التجارية وتوفير فرص عمل جديدة.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الثلث الثاني من عام 2022 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها.

1
حزيران

مجلس الأعمال الأردني الروماني العام القادم

استقبل المهندس عبد الحليم عابدين عضو مجلس ادارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين رادو بوجدان بنو رئيس جمعية التعاون الاقتصادي الروماني- الأردني في مقر الجمعية وذلك بهدف تعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، والتشبيك بين مجتمعي الأعمال الأردني والروماني في القطاعات ذات الإهتمام المشترك، وبحث اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وبناء شراكات استراتيجية الى جانب تنظيم أعمال الدورة الثانية من مجلس الأعمال الأردني الروماني المشترك.

وذلك بهدف تعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية و الاستثمارية بين البلدين، والتشبيك بين مجتمعي الأعمال الأردني والروماني في القطاعات ذات الإهتمام المشترك، وبحث اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وبناء شراكات استراتيجية الى جانب تنظيم أعمال الدورة الثانية من مجلس الأعمال الأردني الروماني المشترك.

وأكد عابدين خلال اللقاء على أهمية التعاون والتنسيق المستمر في سبيل الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية، خاصة في الجوانب التجارية والاستثمارية، لافتاً الى وجود فرص استثمارية واعدة في قطاعات الصناعات الغذائية والزراعة والأسمدة، والنقل والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة.

كما وأشار عابدين لضرورة تعريف القطاع الخاص الروماني بأهم الفرص الاستثمارية المتاحة، وكذلك الحوافز والمزايا الاستثمارية التي تقدمها مختلف المناطق الحرة والتنموية إلى جانب الإعفاءات التي يتيحها قانون الاستثمار. لافتاً إلى أهمية زيادة فرص التبادل التجاري بين البلدين والتوسع في الاستيراد والتصدير وتنويع القاعدة التصديرية، مؤكداً على وجود العديد من الفرص التصديرية المتاحة وغير المستغلة، والتي يمكن من خلالها زيادة الصادرات الأردنية الى رومانيا.

وبين عابدين أهمية العمل لإدامة التواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين وإقامة الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية التي من شأنها زيادة الروابط الاقتصادية وتنمية التجارة البينية بين البلدين وتعزز من حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، مؤكداً على استعداد الجمعية للتعاون في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية وذلك لحرص الجمعية على تعزيز دور مجلس الأعمال الأردني الروماني والذي يجمعنا مع جمعية التعاون الاقتصادي الروماني- الأردني منذ 2022/3/21.

وذلك بهدف تعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، والتشبيك بين مجتمعي الأعمال الأردني والروماني في القطاعات ذات الإهتمام المشترك، وبحث اقامة مشاريع استثمارية مشتركة وبناء شراكات استراتيجية الى جانب تنظيم أعمال الدورة الثانية من مجلس الأعمال الأردني الروماني المشترك.

التبادل التجاري بين الأردن و رومانيا (2018-2020)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2018	1.2	358	359.2	- 356.8
2019	10.6	311.3	321.9	- 300.7
2020	8.7	354.6	363.3	- 345.9

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى رومانيا 2020	قيمة الصادرات مليون دولار
الأسمدة	7.8
الحيوانات الحية	0.543
الزيوت	0.159
صابون	0.082

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من رومانيا 2020	قيمة المستوردات مليون دولار
الحبوب	186.7
الحيوانات الحية	134.8
خشب ومصنوعاته؛ فحم الخشب	6.4
لحوم	5.3

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

بقلم: ميشيل نزال
أمين الصندوق
جمعية رجال الأعمال الأردنيين

القطاع السياحي في الأردن ليس تحت المجهر

واجه الاقتصاد الأردني حزمة تحديات خلال العقدين الأخيريين وصفا الأعقد بدءً من الربيع العربي وآثاره الاقتصادية المنعكسة على أرقام الميزان التجاري للدخل الوطني والقومي وتأرجح ارقام الصادرات الوطنية، والانعكاسات السلبية التي تفاقمت أيضاً بعد أزمة اللجوء السوري والتي أثرت على البنية التحتية وطاقتها الاستيعابية، مما ساهم في انخفاض معدلات الدخل والقوى الشرائية وإستمرار موجات الغلاء على السلع الأساسية وأسعار المحروقات، الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسب التضخم والبطالة والفقر وفقدان الثقة الشعبية لأداء الحكومات وهذا كله أدى بالطبع إلى إنخفاض إنتاج القطاع السياحي والتأثير سلباً على إمكانيات القطاع للصمود في وجه التحديات الأقتصادية التي تزيد ولا تنقص، والتي كبلت قدرة القطاع السياحي في الأردن على النمو لاسيما بعد مواجهة التحدي الأصعب المتمثل في اجتياح وباء كورونا للعالم وما صاحبه من إغلاقات حدودية وإيقاف للسفر وحركة الطيران وتوقف او تأخر الصادرات والواردات والتي ساهمت بانخفاض ملحوظ في حركة السياح والتأثير المباشر وغير المباشر على القطاع نتيجة للإجراءات المحلية الموازية مما كبد القطاع السياحي عامة وزر خسائر هائلة .

اذ تكبد قطاع الفنادق تحديداً خسائر كبيرة مُشكلة صراع بقاء للقطاع الفندقي في الأردن أثر ارتفاع كلف التكاليف الطاقة والكلف التشغيلية، رغم أن القطاع أصر على الاحتفاظ بمعظم عامليه لحماية الشبكة الاجتماعية في الأردن، ولم يلقى دعما حكومياً مساوياً .

ورغم إعتبار القطاع السياحي في الأردن واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة والرافدة للاستثمار ونمائته كون الاردن دولة حباها الله بذخر وفير من الموارد الطبيعية وأهمية موقعه الجغرافي، تتقاطع فيه الطرق المؤدية لأصل الحضارات الانسانية عبر التاريخ ومرور أهم الحضارات وكل الديانات السماوية فيه، فقد ورث الأردن (28000) موقعاً أثرياً هاماً منح رخصة إستثنائية للأردن ليعتلي سدة الدول في العالم بعدد المواقع الحضارية والأثرية والتنوع البيئي والحيوي ليتمكن الأردن من لم شمل أكثر من اثنا عشر نوعا من السياحة الدولية بأنواعها وهي السياحة التاريخية والثقافية والسياحة الدينية، والسياحة البيئية والطبيعية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة المغامرات وسياحة الاستجمام والرفاهية، والسياحة التعليمية، والسياحة العلاجية والسياحة العائلية وتصوير الأفلام والتصوير الفوتوغرافي، و المهرجانات والفعاليات الثقافية.

لتمنح هذه الحزمة المتنوعة الأردن مفتاحا ليكون بوابة السياحة في العالم لاحتفائها بميزة التنافسية وتنوع المنتج السياحي ضمن رقعة جغرافية صغيرة، واخترق اسم الأردن العالمية في الإرث العالمي التابع لليونسكو مثل إختيار البتراء كأحدى عجائب الدنيا السبعة وإنضمام وادي رم لقائمة اليونسكو والاعتراف بالبحر الميت كأكبر منتجع استشفائي طبيعي فريد في العالم وفي أخفض بقعة في العالم بالاضافة الى انه المكان الوحيد في العالم الذي يحتوي كثافة اكسجين نقي بنسبة تصل الى 8-10 % عن باقي المناطق الاخرى في العالم. ناهيك عن إمتلاك الأردن مكان عماد السيد المسيح (المغطس) والذي يعد أقدس الأماكن الدينية التي زارها كل الانبياء والصالحين وعاش فيها سيد المسيح .

ولابد للزائر والسائح ان يتلمس فورا المناخ المعتدل والمناسب طوال العام إلا أنه يشعر بالخيبة عند مقارنة خدمات القطاع السياحي بين العاصمة عمان ومحافظات الشمال عموما (إربد، المفرق، عجلون، جرش) تحديدا في مستوى غرف الاقامة والمبيت حيث تفتقر تلك الأماكن للمنشآت الفندقية المؤهلة والجاهزة لاقامة السائح، رغم أن محافظات الشمال غنية بالموروث السياحي والتراثي حيث تحتوي على ما يزيد عن (54 موقع سياحي مجهز لاستقبال السياح) إلا أنها تفتقر لأماكن الاقامة بعكس وسط وجنوب المملكة، بمعنى اننا نحتاج الى خطة إصلاح سياحية تركز على كيفية تنمية الاستثمارات وتحسين الخدمات المقدمة ونوعيتها في الشمال وعلى زيادة عدد الغرف في الجنوب والوسط والبحث عن آليات لحزم دعم وأخرى لاستقطاب السياح ودعم المهن السياحية المساندة وتدعيم السياحة في الاردن بخطة عمل جدية ومكثفة تفلتر كل نقاط الضعف والقوة من أجل تحويل الاردن لبوابة السياحة العالمية اذ ان القطاع السياحي يمكنه أن خلق ما لا يقل عن 200 ألف فرصة عمل خلال ال 10 سنوات القادمة ويوفر ايرادات لخزينة الدولة إذا ما نفذت هذه الخطة بالشكل المطلوب.

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2022

للعام السابع على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

2
حزيران

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

التقى محمد البلبيسي نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين نائب رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس وليد جمال الدين عبر تقنية التواصل المرئي. وذلك لبحث فرص التعاون الاستثماري المشترك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك الى جانب تعريف القطاع الخاص الأردني بأبرز المشاريع القائمة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وثمن البلبيسي خلال اللقاء جهود الهيئة في تعزيز التواصل بين رجال الأعمال من كلا البلدين وبما يساهم في تقوية العلاقات الثنائية المشتركة في المجالات التجارية وكذلك الاستثمارية. مؤكداً بأن مصر تعد شريك تجاري هام بالنسبة للأردن، بالإضافة الى وجود العديد من الاستثمارات المشتركة بين الجانبين في مختلف المجالات. مبيناً وجود اهتمام من قبل الجانب الأردني للاستثمار في مصر كونه يتمتع بسوق استهلاكي كبير ومتنوع.

وأكد البلبيسي على أن مصر تعد وجهة تجارية واستثمارية متميزة، ونتطلع دائماً الى بناء شراكات أردنية– مصرية خاصة في المجالات الصناعية، مشيراً الى تميز المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحزم متنوعة من الفرص الاستثمارية، والتي يهدف لقاءنا اليوم عبر تقنية التواصل المرئي الى تعريف القطاع الخاص الأردني بها، كما ويتميز الأردن بوجود عدد متنوع من المناطق الحرة والتنموية والتي توفر مشاريع استثمارية واعدة ونخص بالذكر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

ولفت البلبيسي الى أن مبادرة الشراكة التي تم توقيعها بتاريخ 2022/5/29 بين كل من الأردن ومصر والإمارات تحت مسمى "الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة" هي خطوة ايجابية نحو تعزيز التكامل الاقتصادي في المجالات الصناعية، فتشكل الصادرات الصناعية في الأردن ما يقارب 93 % من اجمالي الصادرات الوطنية. مبيناً بأن المبادرة تركز على خمسة مجالات صناعية منها الزراعة والأغذية والأسمدة، الأدوية، المنسوجات، المعادن، البتروكيماويات.

بدوره، أكد وليد جمال الدين على أهمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمصر وللمنطقة العربية التي تقدم عوامل محفزة للاستثمار، مستعرضاً أهم مميزات المنطقة والتي تبلغ مساحتها 461 كم مربع وتحتوي 4 مناطق صناعية وعدد متميز من الموانيء البحرية.

وبين جمال الدين بأن ما يقارب 12 % من حجم التجارة يمر من قناة السويس الى جانب مرور ما يقارب 18 ألف سفينة سنوياً من القناة، لافتاً الى احتواء المنطقة على 14 مطور صناعي و 250 مصنع وساهمت المنطقة بخلق 100 ألف فرصة عمل بحجم استثمار 18 مليار دولار.

وأشار جمال الدين الى أن المستثمر الأجنبي يعامل معاملة المستثمر المصري في المنطقة فيستفيد من مزايا الإتفاقيات التجارية التي ترتبط بها مصر مع مختلف الدول على المستوى العربي والدولي. كما وتقدم المنطقة حزمة من المزايا والحوافز الاستثمارية المباشرة وغير المباشرة من أهمها الإعفاءات الضريبية والجمركية وتقديم حوافز ضريبية لمدة 7 سنوات الى جانب تمتع المستثمر بإقامة لمدة 5 سنوات.

ولفت جمال الدين الى تمتع المنطقة بوجود عدد من المناطق الصناعية التي تهتم بتوطين الصناعات وتلبية حاجة السوق المحلي والعربي والأفريقي منها منطقة السخنة التي تهتم بصناعات السيراميك، الأسمدة، الأغذية، ومنطقة بورسعيد والتي تهتم بصناعات السيارات، ومنطقة غرب قنطرة والتي تهتم في الصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة. ومنطقة شرق الإسماعلية والتي تهتم بالصناعات الحديثة والتكنولوجية.

واستعرض جمال الدين الخطة الاستراتيجية للمنطقة 2020-2025 والهادفة الى التركيز على توطين صناعات جديدة وجذب المزيد من الاستثمارات واستحداث منصات للصناعات الصغيرة في مجالات متنوعة منها صناعة الأدوية، السيارات، الإطارات، الألواح الشمسية، والألبسة.

كما وحضر اللقاء عبر تقنية التواصل المرئي عدد من أعضاء الهيئة العامة للجمعية.

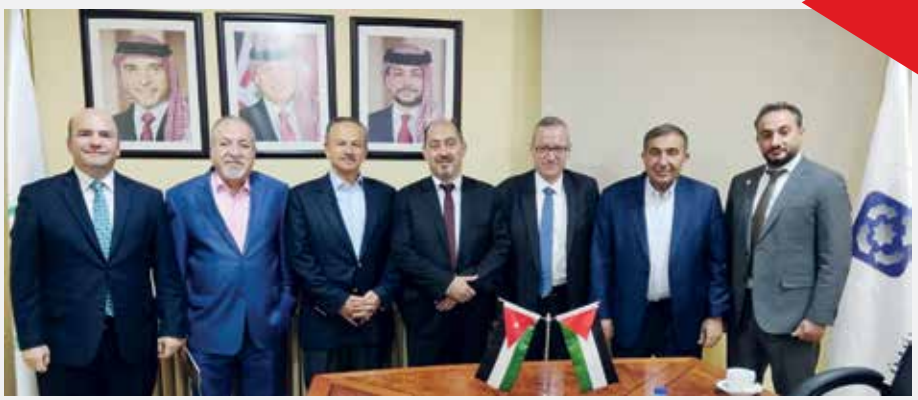

3
حزيران

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تلتقي ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني

استقبل محمد البلبيسي نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين عامر العسيلي رئيس ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في مقر الجمعية بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة من كلا الجانبين. وذلك لبحث سُبل التعاون المشترك وبما يعزز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية المشتركة بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

وأكد البلبيسي على عمق الروابط الأخوية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم من الجانب الفلسطيني، مشيراً الى أهمية دور الأردن في دعم الأشقاء في فلسطين وأن الأردن يشكل البوابة للصادرات الفلسطينية للدول العربية ومنطلقاً لرجال الاعمال إلى مختلف دول العالم.

وبين البلبيسي أهمية العمل على إقامة الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية المشتركة لما لها من دور كبير في تعزيز وتطوير علاقات التعاون الثنائية في مختلف المجالات خاصة مع وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة.

وأشار البلبيسي الى أن الجمعية حريصة على تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين ويجمع كل من الجمعية والملتقى مذكرة تفاهم منذ 2014/4/6، كما وأن الملتقى عضو في اتحاد رجال الأعمال العرب منذ تأسيسه في عام 1997.

من جهته، أكد العسيلي حرص الملتقى على التواصل المستمر مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص ومنها جمعية رجال الأعمال الأردنيين التي تضم نخبة من الأعضاء المميزين.

وأشار العسيلي الى أن تطويرالحركة التجارية بين البلدين يساهم في فتح آفاق جديدة أمام رجال الأعمال الفلسطينيين ونظرائهم الأردنيين ويدعم صمود أهلنا في فلسطين خاصة في ضوء التطور الهائل في مجالات الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية في مختلف المجالات الاستثمارية.

كما وثمن العسيلي جهود الأردن الكبيرة في تذليل العقبات التي تقف أمام تعزيز حجم التبادل التجاري وكذلك التعاون الاستثماري.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس ادارة الجمعية المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس يُسري طهبوب ، ومدير عام الجمعية طارق حجازي. ومن الجانب الفلسطيني حضر عضو مجلس ادارة الملتقى أيمن نيروخ، ومدير عام الملتقى سعد جرادات.

5
حزيران

جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقع مذكرة تعاون مع جامعة عمان العربية

استقبل الأستاذ الدكتور محمد الوديان رئيس جامعة عمان العربية حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بحضور نائب رئيس الجامعة ومساعديه ومدير عام الجمعية طارق حجازي في مقر الجامعة وذلك لتعزيز آفاق التعاون بين الجانبين في مختلف المجالات من خلال توقيع مذكرة تعاون مشتركة.

وأكد الطباع خلال اللقاء على أهمية دور مختلف المؤسسات التعليمية في المجتمع وفي تحقيق النهضة الاقتصادية، لافتاً الى أهمية مذكرة التعاون الموقعة اليوم في تعزيز آفاق التعاون بين الجانبين، كما وإستعرض الطباع موجزاً حول دور الجمعية في الترويج الاستثماري للمملكة وتعزيز علاقات الأردن الاقتصادية والاستثمارية مع مختلف الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة، والترويج للمزايا والحوافز والفرص الاستثمارية التي يتمتع بها الأردن وذلك من خلال مجالس الأعمال المشتركة التي ترتبط بها الجمعية.

بدوره، أعرب الدكتور محمد الوديان عن سعادته بتوقيع اتفاقية التعاون المشتركة مثمناً دور الجمعية الهام في دعم الاقتصاد الوطني، لافتاً الى أن جامعة عمان العربية تهتم بشكل كبير بالتطوير والتقدم وبمواكبة أبرز المستجدات على الساحة الاقتصادية.

واستعرض الوديان موجزاً تعريفياً بأهم أهداف جامعة عمان العربية وبأبرز الإنجازات على المستوى البحثي وكذلك الأكاديمي، مؤكداً بأن الجامعة تحرص على تخريج مخرجات تعليمية كفؤة تنخرط بسوق العمل بشكل فعال، الى جانب اهتمام الجامعة بجودة التعليم وتبني الأساليب الحديثة في التدريس من خلال التعليم المدمج، الى جانب حرص الجامعة على تنظيم وبشكل دوري لعدد من المؤتمرات العلمية والبحثية.

وتهدف مذكرة التعاون الي تعزيز آفاق التعاون بين الجانبين وذلك من خلال العمل على اقامة صلات مباشرة بين الممارسات الأكاديمية والتربوية والعملية في مجالات الإبداع والإبتكار وريادة الأعمال وتشجيع التعاون في مشاريع البحث والتطوير وتسويقها في كافة المجالات، بالإضافة الى التعاون في مجالات الدراسات والاستشارات والخبرات المختلفة وإمكانية إقامة نشاطات علمية متنوعة من محاضرات وورشات عمل تدريبية والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات والدورات التي ينظمها كلا الجانبين. كما وتتيح مذكرة التعاون المشتركة منح تسهيلات لأعضاء الجمعية الراغبين بالإلتحاق بالجامعة والدراسة في مختلف تخصصاتها المطروحة.

الطباع: اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة رافعة الاستثمارات العربية البينية

7
حزيران

نظم اتحاد رجال الأعمال العرب الإجتماع التنسيقي الثاني لمشروع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب العمل والمستثمرين العرب وذلك بالتعاون مع ادارة العلاقات الاقتصادية – قطاع الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبمشاركة اتحاد الغرف العربية. وذلك لبلورة رؤية القطاع الخاص العربي واعداد النسخة الأولية من مشروع الإتفاقية ليتم عرضها على أصحاب القرار في جامعة الدول العربية.

وأكد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب على أهمية لقاء اليوم الهادف للإستماع لأراء مجتمع الأعمال العربي والخروج بأفكار ومقترحات بناءة، تُترجم الى أرض الواقع لأفكارعملية تبلور مشروع الإتفاقية وتساهم في دخوله حيز التنفيذ في القريب العاجل، والتي ستعمل على زيادة حجم الاستثمارات والتجارة البينية العربية بشكل كبير وفق توقعات قادة الدول العربية.

وأشار الطباع الى وجود العديد من المقترحات التي تهدف مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك من خلالها الى بلورة رؤيتها على أرض الواقع منذ سنوات عديدة، وذلك لإيمانها بأهمية احداث تغييرات من شأنها تقليل الفجوات في مختلف المعايير بين الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي الذي نصبو إليه جميعاً.

مبيناً أنه من هذه المقترحات استكمال صياغة مشروع اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، الذي طال انتظارنا له فحاول الاتحاد تبنيها منذ عام 1998، وقدم العديد من المذكرات والتوصيات للأمانة العامة لجامعة الدول العربية لرفعها لمجلس وزراء الداخلية العرب من أجل الغاء تأشيرات رجال الاعمال بين مختلف الدول العربية لكن لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن ذلك حتى الآن.

وأعرب الطباع عن أمله بأن يشكل لقاء اليوم خطوة جادة نحو الوصول لمشروع اتفاقية تتضمن رؤية مؤسسات العمل العربي المشترك، واستعرض الطباع لعدد من ملاحظات ومقترحات الاتحاد أكد من خلالها على الأهمية الاقتصادية المتوقعة من منح تأشيرة عربية موحدة لتسهيل حركة انتقال رجال الأعمال العرب وتنشيط حركة تدفق رؤوس الأموال وتحسين مناخ الاستثمار بين

الـدول العربيـة وتقليـل المعوقـات الاسـتثمارية البينيـة. وشـدد الطبـاع علـى ضـرورة الخـروج بتوصيات ومتابعـة تنفيذها وفقاً لجـدول زمنـي محـدد.

مـن جانبها، أكـدت رحـاب عـز الديـن مديـرة ادارة العلاقـات الاقتصاديـة - القطـاع الاقتصـادي بجامعـة الـدول العربيـة علـى أهميـة الإجتمـاع الهـادف الـى تبنـي منهـج جديـد فـي صياغـة الإتفاقيـة وبمـا ينسـجم مـع الأوضـاع الحاليـة فـي الـدول بعـد جائحـة فيـروس كورونـا وأزمـة الحـرب الروسـية الاوكرانيـة ومـا رافقتـه مـن تداعيـات علـى الأمـن الغذائـي بالـدول العربيـة.

كمـا أشـارت الـى أنـه تـم اقتـراح عقـد عـدد مـن الإجتماعـات التنسـيقية تـم عقـد عـدد منهـا فـي كل مـن تونـس والأردن. لافتـةً الـى أنـه سـيتم صياغـة نـص الإتفاقيـة وفقـاً للأعـراف الدوليـة لتحنـب أي تداخـلات مـع الإتفاقيـات الثنائيـة أو الثلاثيـة التـي ترتبـط بهـا الـدول العربيـة، مـع الإشـارة الـى عـدد مـن الإتفاقيـات التـي أبرمتهـا الـدول العربيـة تحـت رعايـة جامعـة الـدول العربيـة مـن بينهـا الميثـاق العربـي الاسترشـادي لتطويـر قطـاع المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وجـاري العمـل علـى اعـداد مشـروع اتفاقيـة الاسـتثمار العربيـة الجديـدة أمـلاً فـي تعزيـز حجـم الاسـتثمارات العربيـة البينيـة.

بـدوره، أشـار طـارق حجـازي الأميـن العـام المسـاعد للاتحـاد الـى وجـود العديـد مـن الجهـات التـي تمنـح تسـهيلات فيمـا يتعلـق بحـركات التنقـل والسـفر والتـي يمكـن الإطـلاع علـى الشـروط المرافقـة لهـا والإسـتفادة منهـا فـي بلـورة مشـروع القانـون، والإسـتفادة مـن التجـارب الناجحـة والتـي سـاهمت بتعزيـز الاسـتثمار العربـي البينـي.

بدورها، أكـدت مي دمشـقية مستشـار اقتصادي فـي اتحـاد الغـرف العربيـة علـى أهميـة التقليـل مـن القيـود الماليـة المرافقـة لمشـروع الإتفاقيـة خاصـة التـي يتـم فرضهـا علـى رجـال الأعمـال والمسـتثمرين العـرب، مشـيرةً الـى أهميـة التركيـز علـى الشـركات الصغيـرة ومتوسـطة الحجـم ودعـم المشـاريع الريادية وتعزيـز دور الشـباب صنـاع المسـتقبل واتاحـة المجـال أمامهـم خاصـة فـي ظـل التحـول الرقمـي خاصـة مـع بلـوغ معـدلات البطالـة فـي الوطـن العربـي لنسـب مرتفعـة غيـر مسـبوقة تتجـاوز 26%.

كمـا وتـم خـلال اللقـاء اسـتعراض عـدد مـن الملاحظـات والمقترحـات مـن قبـل المشـاركين للوصـول الـى صيغـة مناسـبة تسـاهم فـي تسـهيل حركـة رجـال الأعمـال والمسـتثمرين العـرب والتقليـل مـن معوقـات الاسـتثمار وتعزيـز التعـاون والتكامـل العربـي فـي شـتى المجـالات الاقتصاديـة.

16
حزيران

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث محاور مشروع الاصلاح الاقتصادي

استقبلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين فريق عمل مشروع الاصلاح الاقتصادي الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والذي يضم خبراء في مجال الاصلاحات الاقتصادية من الشركة الاستشارية الدولية PMCG، في مقر الجمعية وذلك بهدف الاطلاع على رؤية القطاع الخاص حول الاصلاح الاقتصادي لاستكمال تطوير خطة عمل المشروع.

واستعرض ميشيل نزال عضو مجلس الادارة خلال اللقاء دور الجمعية كأحد الممثلين للقطاع الخاص في دعم عملية الاصلاح الاقتصادي، مؤكداً بأن من أهم أهداف الجمعية منذ تأسيسها تعزيز البيئة الاستثمارية وتمكين القطاع الخاص من أداء دوره كشريك أساسي في عملية التنمية المستدامة. وأشار الى أن موضوعات الاصلاح الاقتصادي من المجالات التي تهتم الجمعية بها بشكل مستمر من خلال اعداها لعدد من الدراسات الاقتصادية المتضمنة لتوصيات تمكن صانعي القرار من الاستفادة منها في تحفيز الاقتصاد الوطني.

كما وناقش أعضاء مجلس الادارة رؤية الجمعية حول آليات تحسين بيئة الاستثمار وتمكين القطاع الخاص من ممارسة الأعمال، مؤكدين على أهمية تبني أساليب حديثة في ادارة الملف الاستثماري تساهم في الحد من معوقات الاستثمار كالبيروقراطية، وتعدد الجهات ذات العلاقة بالاستثمار مما يزيد من درجة تعقيد الاجراءات الى جانب ارتفاع كلف الاستثمار.

كما واستعرض فريق عمل مشروع الاصلاحات الاقتصادية موجزاً حول أهم المحاور والجوانب التي ترتكز عليها الخطة الى جانب الأهداف التي تسعى الى تحقيقها في القريب العاجل، مشيرين الى أنه جاري العمل على عقد عدد من اللقاءات مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص للاطلاع الى رؤيتهم والاستماع الى مقترحاتهم حول افضل الممارسات التي يمكن اتباعها لدعم عملية الاصلاحات الاقتصادية.

مؤكدين أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تساعد الأردن في تحقيق أهدافه التنموية من خلال خلق استراتيجيات للإصلاحات السياسية والاقتصادية على نطاق واسع، لتحقيق الازدهار، وزيادة سرعة ونطاق التنمية الاقتصادية الشاملة، الى جانب تعزيز إدارة الموارد المتاحة بفاعلية أكبر.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الادارة المهندس عبد الرحيم البقاعي ، المهندس يُسري طهبوب، ، أيمن علاونة، صلاح البيطار، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

20
حزيران

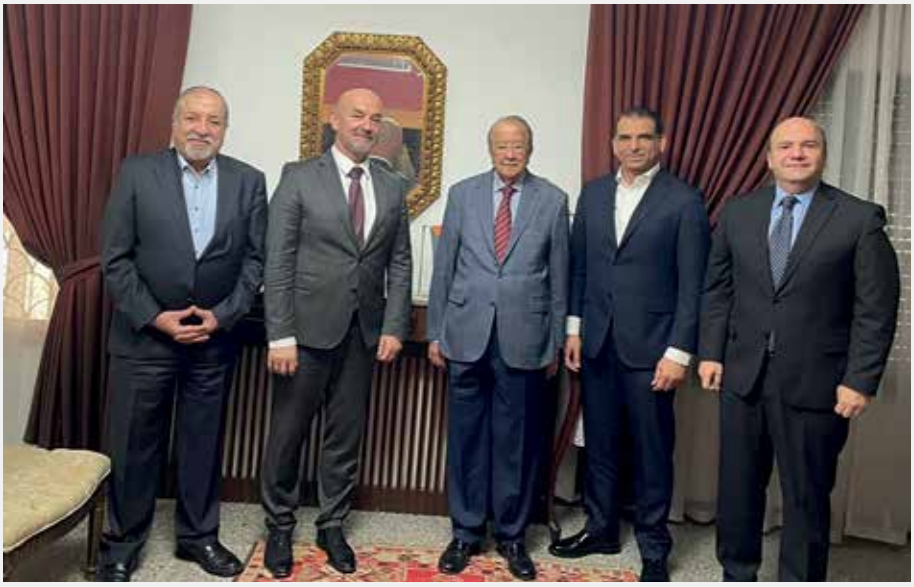

بحث تعزيز علاقات الاردن والبوسنة الاقتصادية

استقبل سعادة سفير البوسنة والهرسك لدى المملكة ماتو زيكو في مقر السفارة، حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة. وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة وذلك بهدف تحويلها لمشاريع ذات جدوى اقتصادية.

ولفت الطباع من خلال اللقاء الى رغبة الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والبوسنة والهرسك في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك لدى كلا الجانبين، وبما يحقق المصالح المشتركة، مؤكداً بأن السوق الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة مع انفتاحه التجاري وامتلاكه لعدد من الإتفاقيات التجارية التي تجمعه مع مختلف الدول على المستوى العربي وكذلك الدولي.

من جهته، أكد سعادة السفير على استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أرحب، مشيراً إلى رغبة رجال الأعمال والمستثمرين في البوسنة والهرسك للاستثمار في الأردن وذلك للاستفادة من مزاياه الجاذبة للاستثمار، كما وأعرب عن رغبته في زيادة حجم الاستثمارات الأردنية في البوسنة والهرسك خاصة وأنها تمتلك العديد من القطاعات التي تتمتع بمزايا استثمارية كبيرة في مختلف القطاعات.

وأشاد السفير بمستوى العلاقات الثنائية مشيراً إلى أهمية تحسين العلاقات الاقتصادية خاصة وأن هناك فرص حقيقة للتعاون المشترك التي تمكننا من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأكد على أهمية دراسة احتياجات كلا السوقين وتحديد فرص الاستثمار ذات الاهتمام المشترك.

وأشار الى أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وكذلك تنويع القاعدة التصديرية من السلع والخدمات وذلك لأن التبادل التجاري بين الجانبين متواضع الى حد كبير ولا يعكس امكانيات كلا البلدين مما يعني وجود العديد من الفرص غير المستغلة بعد، ومن هذا المنطلق تؤكد الجمعية على أهمية هذا اللقاء كخطوة أولية نحو تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المالات والاصعدة.

كما وناقش الجانبان عدداً من المواضيع التي تهم مجتمعي الاعمال من كلا الجانبين مؤكدين على ضرورة التعاون المشترك في تبادل زيارات الوفود التجارية بين البلدين الصديقين وتنظيم منتديات الاعمال والمعارض للتعريف بالفرص الاقتصادية المتوفرة لدى الطرفين.

كما وأكد الجانبان على أهمية تكثيف الجهود لتوسيع آفاق علاقات البلدين الاقتصادية وبما ينعكس ايجاباً على التعاون الاستثماري وكذلك الاقتصادي.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في عام 2021 ما قيمته 2.4 مليون دولار امريكي، شكلت الصادرات منها 1.6 مليون دولار امريكي تركزت في المنتجات الصيدلانية، بينما شكلت المستوردات ما قيمته 0.797 مليون دولار تركزت في منتجات الألبان والمنتجات الكيميائية غير العضوية.
كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الادارة المهندس عبد الحليم عابدين، أيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين والبوسنة والهرسك(2019-2020)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2019	1	1.1	2.1	- 0.1
2020	1.6	0.797	2.4	0.803

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى البوسنة والهرسك2020	قيمة الصادرات مليون دولار
المنتجات الصيدلانية	1.4
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل	0.082

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من البوسنة والهرسك 2020	قيمة المستوردات مليون دولار
منتجات الألبان	0.228
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل	0.077
المنتجات الكيميائية غير العضوية	0.066

*المصدر: مركز التجارة الدولية.

21
حزيران

الطباع يؤكد على أهمية تعزيز التعاون الاستثماري الأردني– السعودي

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلةً برئيسها حمدي الطباع وعدد من أعضاء الهيئة العامة بفعاليات ملتقى الأعمال السعودي الأردني وذلك بتنظيم مشترك من قبل غرفة تجارة الاردن بالتعاون مع غرفة صناعة الاردن وجمعية رجال الأعمال الأردنيين.

ودعا وزير الصناعة والتجارة والتموين يوسف الشمالي إلى استشراف فرص جديدة للتعاون والاستثمار ما بين الأردن والمملكة العربية السعودية، معرباً عن فخره بما يجمع البلدين من أواصر سياسية واقتصادية واجتماعية تاريخية تدفع للتطلع نحو المزيد.

وقال خلال افتتاحه لفعاليات الملتقى «إن الملتقى سيناقش بعض ما يجمع البلدين من أواصر التعاون الاقتصادي، في إطار مجلس الأعمال الأردني السعودي المشترك الذي يأتي انعقاده حلقة أخرى في سلسلة العلاقات المتميزة التي تربط المملكتين الشقيقتين، والتي رسختها توجيهاتُ جلالة الملك عبدالله الثاني وأخيه خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود»

وأكد أن للاستثمارات السعودية في الأردن موقعاً متقدماً، إذ تجاوزت قيمتها 12 مليار دولار ،في قطاعات النقل والبنية التحتية والطاقة والقطاع المالي والتجاري والإنشاءات السياحية، لافتا إلى أنها ذات قيمة مضافة عالية في الاقتصاد الأردني، من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد فرص عمل للأردنيين وتطوير القطاعات.

وعبّر الشمالي عن أمله في تسليط الضوء على الفرص والإمكانات الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين، وعن تطلع الأردن إلى ترجمتها لمشاريع واقعية عبر فتح شراكات جديدة مع أصحاب الأعمال وتوسيع مجالات التعاون والاستثمارات المتبادلة لتنعكس إيجابا على التنمية المستدامة التي تنشدها اقتصادات كلا البلدين.

ولفت النظر إلى أن الشراكات الأردنية السعودية، أثمرت اخيراً من خلال توقيع اتفاقية مذكرة تفاهم بين صندوق الاستثمار الأردني وشركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار لتنفيذ مشروع استثماري في قطاع الرعاية الصحية بحجم استثمار يصل لنحو 400 مليون دولار ومذكرة تفاهم لبحث فرصة الاستثمار في مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية.

وأكد أهمية استمرار تنفيذ التوافقات التي جرت خلال الزيارات والاجتماعات في أواخر شباط الماضي، بمشاركة 50 شركة صناعية إلى المملكة العربية السعودية وتحويلها إلى مخرجات وفرص حقيقية لتنمية وتعزيز اقتصاد البلدين وتعزيز جسور التعاون والتنسيق المشترك إيماناً بضرورة تحقيق أقصى فائدة لشعبي البلدين الشقيقين.
واستعرض الشمالي إطلاق الأردن قبل نحو أسبوعين تحت الرعاية الملكية السامية رؤية التحديث الاقتصادي التي تسعى إلى تحفيز النمو المتسارع عبر إطلاق الإمكانات الاقتصادية من خلال التركيز على القطاعات الناشئة والواعدة وذات الإمكانات العالية للنمو والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين.

من جهته، أكد الطباع على أن العلاقات الأردنية السعودية اليوم أقوى من أي وقت مضى وتمثل أنموذجاً يحتذى به للعمل العربي المشترك، فدائماً ما يتواجد تنسيق وتشاور مستمرين بين كلا البلدين في مختلف المستويات. وأضاف الطباع إن القطاع الخاص الأردني دائماً يتطلع نحو فتح آفاق جديدة للتعاون الاستثماري في جمعية رجال الأعمال الأردنيين مع الأخوة في الجانب السعودي، خاصة مع توافر العديد من الفرص الواعدة لذلك.

وبين أن السعودية تحتل المرتبة الثانية على مستوى الدول المستثمرة في بورصة عمان بعدد أوراق مالية بلغت 399 مليون ورقة مالية، وبقيمة استثمارات 1.46 مليار دولار. وأشار الطباع إلى الأهمية الاقتصادية التي نتجت عن إنشاء شركة صندوق الاستثمارات السعودي الأردني عام 2017 حيث يبلغ رأس مال الصندوق ما يقارب 3 مليارات دولار، وقد بدأ بتنفيذ عدد من المشاريع المحورية بالمملكة.

مؤكداً على أهمية العمل على بناء آليات تسهم في تذليل العقبات التي تحول دون تعزيز التعاون الثنائي المشترك في كافة الاصعدة، والتعاون في سبيل إقامة شراكات حقيقية يتم من خلالها تنفيذ مشاريع استثمارية بالقطاعات الواعدة ذات الاهتمام المشترك إلى جانب الاستفادة من المزايا والحوافز الاستثمارية التي يوفرها كلا البلدين.

وأشار الطباع إلى العديد من القطاعات التي يتوافر فيها إمكانيات غير مستغلة بالنحو الكافي بالمملكة، والتي يمكن أن تتحول إلى شراكات استراتيجية ومشاريع استثمارية ذات عائد مجدي في مقدمتها المشاريع الكبرى التي ينوى الأردن طرحها خلال الفترة القريبة مثل الناقل الوطني للمياه ومشاريع سكك الحديد والتي تربط المملكتين بدول الجوار، ومنها من مدينة العقبة ومن مدينة القريات.

وتشمل الفرص الصناعات الغذائية، القطاع الزراعي والثروة الحيوانية من خلال استراتجية تدعم الأمن الغذائي للمملكتين الشقيقتين بالاضافة الى مشاريع الصناعات الكيماوية والأسمدة اضافة إلى الصناعات التحويلية.

وأكد الطباع أهمية إدامة التواصل بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين واقامة الفعاليات الاقتصادية والاستثمارية التي من شأنها زيادة الروابط الاقتصادية وتنمية حجم الاستثمارات البينية.

كما و أكد مجتمع الأعمال الأردني السعودي، أهمية إطلاق تكامل صناعي تجاري وائتلافات استثمارية بين القطاع الخاص في كلا الجانبين، والاستفادة من العلاقات المميزة وحرص قيادتي البلدين على دعمها.

وشددوا على أهمية إيجاد آليات تسهم بتذليل ما يحول دون تعزيز التعاون الثنائي المشترك من عقبات على الاصعدة كافة، بالاضافة للعمل المشترك لتجاوز ما يواجه الاقتصاد العالمي تحديات، عبر استغلال الإمكانيات المتوافرة بين البلدين، بخاصة في القطاعات الاستراتيجية.

واشاروا لأهمية التعاون المشترك باقامة شراكات حقيقية، تنفذ عبرها مشاريع استثمارية في القطاعات الواعدة، ذات الاهتمام المشترك، بالاضافة للاستفادة من المزايا والحوافز الاستثمارية التي يوفرها البلدان.

25
حزيران

بحث تعزيز العلاقات الأردنية الفرنسية الاقتصادية

استقبلت سعادة سفيرة فرنسا لدى المملكة فرونيك فولاد في مقر السفارة، حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة. وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين.

وأكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة وذلك بهدف تحويلها لمشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد الأردني.

ولفت الطباع من خلال اللقاء الى رغبة الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وفرنسا خلال المرحلة القادمة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك لدى كلا الجانبين، وبما يحقق المصالح المشتركة، مؤكداً بأن السوق الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة مع انفتاحه التجاري وامتلاكه لعدد من الإتفاقيات التجارية التي تجمعه مع مختلف الدول على المستوى العربي وكذلك الدولي. مثمناً دور الاستثمارات الفرنسية في الأردن مؤكداً بأنها محض اهتمام كافة الجهات على كافة الأصعدة.

من جهتها، أكدت سعادة السفيرة على استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية بين البلدين نحو آفاق أرحب، مشيراً إلى رغبة رجال الأعمال والمستثمرين في فرنسا إلى زيادة حجم الاستثمارات في الأردن وفقاً لمشاريع واضحة على أرض الواقع، وزيادة تشبيك مجتمعي الأعمال لتحقيق شراكات حقيقية. كما بينت بأنه لا بد بذل المزيد من العناية للاستثمارات الفرنسية والتي من شأنها تشجيع المستثمرين لزيادة استثماراتهم في الأردن.

وأشادت السفيرة بمستوى العلاقات الثنائية مشيرة إلى أهمية تحسين العلاقات الاقتصادية خاصة وأن هناك فرص حقيقة للتعاون المشترك التي تمكننا من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأكدت على أهمية دراسة احتياجات كلا السوقين وتحديد فرص الاستثمار ذات الاهتمام المشترك.

وأشار الطباع الى أهمية العمل على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وكذلك تنويع القاعدة التصديرية من السلع والخدمات وذلك لأن التبادل التجاري بين الجانبين متواضع الى حد كبير ولا يعكس امكانيات كلا البلدين مما يعني وجود العديد من الفرص غير المستغلة بعد، ومن هذا المنطلق تؤكد

الجمعية على أهمية هذا اللقاء كخطوة أولية نحو تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات والاصعدة. خاصة بعد إعادة تفعيل مجلس الأعمال المشترك بين الجمعية وجمعية أرباب اصحاب العمل الفرنسيين MEDEF.

كما وناقش الجانبان عدداً من المواضيع التي تهم مجتمعي الاعمال من كلا الجانبين مؤكدين على ضرورة التعاون المشترك في تبادل زيارات الوفود التجارية بين البلدين الصديقين وتنظيم منتديات الاعمال والمعارض للتعريف بالفرص الاقتصادية المتوفرة لدى الطرفين. كما وأكد الجانبان على أهمية تكثيف الجهود لتوسيع آفاق علاقات البلدين الاقتصادية وبما ينعكس ايجاباً على التعاون الاستثماري وكذلك الاقتصادي. ومن الجدير ذكره أن حجم الاستثمارات الفرنسية في الأردن تبلغ 2 مليار دولار امريكي.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الادارة المهندس عبد الرحيم البقاعي، ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس يسري طبهوب، أيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن وفرنسا (2019-2020)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2019	10.1	424.7	434.8	- 414.6
2020	12.4	268.5	280.9	- 256.1

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى فرنسا 2020	قيمة الصادرات مليون دولار
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل	1.9
الطائرات والمركبات الفضائية وأجزائها	1.6
مستحضرات غذائية متنوعة	0.973
البذور الزيتية و حبوب متنوعة	0.763

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من فرنسا 2020	قيمة المستوردات مليون دولار
محضرات الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب	13.1
التبغ وبدائل التبغ المصنعة	9.9
الحيوانات الحية	7.7
منتجات الألبان	7.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

29
حزيران

تفعيل مجلس الأعمال الأردني الأسباني

استقبل سعادة السفير الاسباني لدى المملكة ميغيل دي لوكاس في مقر السفارة، حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين وأعضاء مجلس الإدارة. وذلك لبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومناقشة الآفاق المستقبلية للفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتنمية العلاقات بين مجتمعي الأعمال من كلا البلدين، وتفعيل مجلس الأعمال المشترك مع كنفدرالية أرباب العمل الأسباني CEOC، وذلك بحضور نائب المستشار الاقتصادي في السفارة ريتا النمري.

وأكد الطباع خلال اللقاء على جهود الجمعية الحثيثة في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وباقي دول العالم وحرص الجمعية الدائم على الترويج الاستثماري لأهم الفرص الاستثمارية المتاحة وذلك بهدف تحويلها لمشاريع ذات قيمة مضافة للاقتصاد الأردني.

ولفت الطباع من خلال اللقاء الى رغبة الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وأسبانيا خلال المرحلة القادمة في مختلف القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك لدى كلا الجانبين، وبما يحقق المصالح المشتركة، مؤكداً بأن السوق الأردني يتمتع بالعديد من المزايا خاصة مع انفتاحه التجاري وامتلاكه لعدد من الإتفاقيات التجارية التي تجمعه مع مختلف الدول على المستوى العربي وكذلك الدولي. متطلعاً لزيادة الاستثمارات الأسبانية في الأردن.

من جهته، أكد سعادة السفير على العلاقات التاريخية الوطيدة بين البلدين على كافة الأصعدة، وأن هناك تقارب كبير بين شعبي البلدين. مشيراً إلى استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية الاقتصادية بين البلدين نحو الطموحات المأمولة، مشيراً إلى رغبة رجال الأعمال والمستثمرين في اسبانيا إلى زيادة حجم الاستثمارات في الأردن وفقاً لمشاريع واضحة على أرض الواقع، وزيادة تشبيك مجتمعي الأعمال لتحقيق شراكات حقيقية.

وكما أشاد السفير الاسباني بمستوى العلاقات الثنائية مشيرة إلى أهمية تحسين العلاقات الاقتصادية والعمل على استكشاف فرص حقيقة للتعاون المشترك التي تمكننا من زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأكد على أهمية دراسة احتياجات كلا السوقين وتحديد فرص الاستثمار ذات الاهتمام المشترك.

وأشار المهندس عبد الرحيم البقاعي الرئيس المشارك لمجلس الأعمال الأردني الإسباني المشترك الى أهمية العمل على تنشيط عمل مجلس الأعمال الأردني الإسباني بهدف التعرف عن قرب على فرص التعاون والتشبيك بين رجال الأعمال في كلا البلدين والتي من شأنها

زيادة حجم الاستثمارات البينية وكذلك تنويع القاعدة التصديرية من السلع والخدمات في ضوء وجود العديد من الفرص غير المستغلة بعد، ومن هذا المنطلق تؤكد الجمعية على أهمية هذا اللقاء كخطوة أولية نحو تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين.

كما وناقش الجانبان عدداً من المواضيع التي تهم مجتمعي الاعمال من كلا الجانبين مؤكدين على ضرورة التعاون المشترك في تبادل زيارات الوفود التجارية بين البلدين الصديقين وتنظيم منتديات الاعمال والمعارض للتعريف بالفرص الاقتصادية المتوفرة لدى الطرفين. كما وأكد الجانبان على أهمية تكثيف الجهود لتوسيع آفاق علاقات البلدين الاقتصادية وبما ينعكس ايجاباً على التعاون الاستثماري وكذلك الاقتصادي.

خاصة في قطاعات السياحة العلاجية، والتعليم، والقطاع المالي، ودعوة الشركات الاسبانية للمشاركة في المشاريع الكبرى في قطاعات المياه والنقل نظراً لما تتمتع به الشركات الإسبانية بخبرة عالية وطويلة في تلك المجالات.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الادارة ،المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس يسري طبهوب، أيمن علاونة، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن واسبانيا (2019-2020)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2019	30.5	333.2	363.7	- 302.7
2020	36.1	372.5	408.6	- 336.4

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى اسبانيا 2020	قيمة الصادرات مليون دولار
الأسمدة	28.6
الألمنيوم ومصنوعاته	2.7
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	0.869
الفاكهة والمكسرات الصالحة للأكل	0.249

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من اسبانيا 2020	قيمة المستوردات مليون دولار
الحيوانات الحية	51.6
البذور الزيتية وحبوب متنوعة	14.9
الخضار وبعض الجذور والدرنات الصالحة للأكل	8.6
السكريات والحلويات	7.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

2
تموز

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تدعم جهود الحفاظ على البيئة

تم في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين توقيع مذكرة تفاهم مع ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID من خلال شركة كيمونكس المنفذة لمشروع إعادة التدوير في الأردن، والذي يعمل لحث القطاع الخاص والشركات استخدام إعادة التدوير والربط ما بين أعضاء الجمعية والشركات المتخصصة في إعادة التدوير.

وينفذ المشروع بإشراف وزارة البيئة وأمانة عمان الكبرى لزيادة القدرة التنافسية التجارية عبر تعزيز الروابط في السوق وتحسيق البيئة الملائمة للأعمال، ومن خلال تحويل شبكة خدمات التدوير إلى قطاع تنافسي، مما يسهم في عملية الإدارة المستدامة للمخلفات الصلبة في المملكة. هذا وقد وقع مذكرة التفاهم عن الجمعية عضو مجلس الإدارة ميشيل نزال ومدير المشروع ماهر حمدان.

وأكد نزال على أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تدعم كافة الجهود التي من شأنها الحفاظ على البيئة من خلال هذا المشروع الهام في إعادة تدوير المخلفات لدى أعضاء الجمعية والتي تمثل قطاعات عديدة ستساهم بشكل كبير في تلك الجهود، والمتمثلة في قطاعات الفنادق والصناعات الثقيلة والخفيفة اضافة إلى قطاع الرعاية الطبية والتي تعتبر من أكبر القطاعات التي يمكن أن يتم توجيه الدعم لهم. كما ثمن آلية عمل البرنامج القائمة على الفائدة التجارية المتبادلة بين الشركات وشركات العاملة في قطاع خدمات التدوير، الأمر الذي يزيد الحافز لدى كافة الشركاء للعمل على انجاح هذا المشروع الوطني الهام.

من جهته قدم مدير المشروع ماهر حمدان شرحاً عن المشروع والمراحل التي وصلت إليه، مبيناً بأن المشروع يهدف إلى حماية البيئة والصحة العامة وتحافظ على المصادر الطبيعية من خلال نظام إدارة نفايات متكامل يهدف إلى زيادة عمليات التدوير وفصل المواد العضوية القابلة للتدوير، إضافة إلى تحفيز عملية التدوير والتركيز على زيادة الوعي لدى كافة شرائح المجتمع. ودعم وتشجيع إعادة استعمال وتدوير المخلفات في قطاع الأعمال. كما بين حمدان بأن المشروع قد بدأ بقطف ثمار نجاح عدد من المشاريع الناجحة لعدد من كبرى شركات التجزئة.

وأضاف حمدان بأن الاتفاقية اليوم تأتي لزيادة الوعي لدى قطاع الأعمال في الأردن للمشاركة في هذا المشروع الهام، والمواطن على حد السواء وذلك من خلال عقد ورش عمل مع أعضاء الجمعية، متطلعاً لانجاح هذا المشروع من خلال الجمعية للوصول إلى النتائج المرجوة منه.

وحضر توقيع الاتفاقية رزان القسوس نائب مدير المشروع وعضو مجلس إدارة الجمعية أيمن العلاونة، ومديرها العام طارق حجازي

3
تموز

وزير التخطيط يلتقي جمعية رجال الأعمال الأردنيين لمناقشة مسودة «تنظيم البيئة الاستثمارية»

عقد وزير التخطيط والتعاون الدولي ناصر الشريدة لقاءات مكثفة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين لمراجعة مسودة قانون تنظيم البيئة الاستثمارية الجديد الذي أعدته الحكومة، وذلك بمشاركة وزراء المالية والصناعة والتجارة والتموين والاستثمار والدولة للشؤون القانونية.

وقال بيان صادر عن وزارة التخطيط، أن اللقاءات التشاورية مع القطاع الخاص تأتي لإعداد مسودة قانون تنظيم البيئة الاستثمارية الجديد، ومناقشة أبرز القضايا التي تهم بيئة الأعمال، وخاصة ما يتعلق بالشؤون التي تعنى بها هاتين الجمعيتين.

وأشار البيان إلى وجود مشاورات انطلقت في وقت سابق بتكليف من رئيس الوزراء بشر الخصاونة، وبدأت بممثلي غرفتي صناعة وتجارة الأردن، للوقوف على أبرز المحاور والمواضيع التي تهمهما في إطار القانون المقترح، ولمناقشة الملاحظات والاقتراحات كافة حول المسودة تمهيداً لوضعها بصيغتها النهائية.

وأوضح أن قانون تنظيم البيئة الاستثمارية يتصدر برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023)، الذي يسعى إلى تطوير وتعزيز بيئة الاستثمار في الأردن، حيث يأتي اعداد القانون ضمن مجموعة من الإصلاحات التشريعية والإجرائية التي تنفذها الحكومة لتعزيز بيئة الأعمال، وبما يسهم بتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وبين أن الحكومة تعتزم عرض مسودة القانون على مجلس الأمة في الدورة الاستثنائية المنعقدة في 20 تموز/يوليو.

20
تموز

حجازي: التكامل العربي الاقتصادي يعزز من مناعة الاقتصاد العربي

اختتمت بتاريخ 2022/07/20 في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة غير عادية بمشاركة طارق حجازي الأمين العام المساعد لاتحاد رجال الأعمال العرب، والذي هدف الى الاعداد والتحضير لجدول أعمال مؤتمر القادة العرب على مستوى القمة في دورته العادية (31) والتي ستعقد في الجزائر مطلع تشرين ثاني من هذا العام.

وقدم حجازي خلال الاجتماعات دراسة الاتحاد بعنوان «تداعيات جائحة فيروس كورونا على الوطن العربي (2019-2022)، رؤية مستقبلية للسياسات الاقتصادية المُثلى للتعافي والإزدهار»، متمضنة عدد من التوصيات الهامة على مستوى الاقتصاد الكلي وعدد من القطاعات الاقتصادية العربية الهامة منها السياحة والنقل والاستثمار والتجارة البينية اضافة إلى متطلبات الأمن الغذائي العربي وتطوير شبكة الضمان الاجتماعي.

وأشار حجازي الى أن الاتحاد كأحد مؤسسات العمل العربي المشترك هدف من خلال هذه الدراسة الى الخروج بتوصيات وحلول عملية تحاكي التطورات والتغيرات في الهياكل الاقتصادية التي أحدثتها الجائحة، ليصبح الاقتصاد أكثر مرونة وأفضل استجابة لأي صدمات مستقبلية غير متوقعة دون إحداث اختلالات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية وبما يساهم في تسريع عملية التعافي الاقتصادي.

لافتاً الى أن الدراسة قامت بإبراز تأثيرات جائحة فيروس كورونا على عدد من القطاعات المحورية على المستوى العربي و تسليط الضوء على أحد أهم الأزمات الدولية الحديثة وغير المسبوقة، مع التركيزعلى ثلاثة محاور رئيسية منها تأثير جائحة فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي، الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية

للمحافظة على اقتصادها من التدهور، ومدى قدرة القطاعات الاقتصادية في المنطقة العربية على التعافي.

وبين حجازي أنه وبسبب تفشي فيروس كورونا عانى الوضع الاقتصادي في الدول العربية من أزمة معقدة ومركبة تفوق أزمة عام 2008، وهي الأزمة الأخطر منذ أزمة الكساد الكبير 1929، خاصة و أن الأزمة العالمية الراهنة زادت على اثرها معدلات الفقر والبطالة في الوطن العربي، كما و تأثرت سلباً مختلف المؤشرات الاقتصادية والاستثمارية خلال عامي 2020-2021 سواء معدلات النمو، الإنتاجية، حركة التجارة الدولية، أنشطة الإستهلاك والاستثمار وأنماطها، نشاط قطاعات السياحة والطيران، وغيرها العديد من المتغيرات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الدول العربية نتيجة الجائحة فأشار حجازي الى أن الدراسة ركزت على تحليل أهم هذه التحديات منها تفاقم كل من مشكلة الفقر والبطالة في الدول العربية، و تزايد عجز الموازنات وتأثر حركة التجارة العربية البينية وتراجع حجم الاستثمار العربي البيني كذلك الى جانب التحديات المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي.

كما قدم حجازي من خلال عدد من التوصيات المتضمنة أهمية تشجيع الصناعات الدوائية العربية وتسهيل تسجيل الأدوية المصنعة في احدى الدول العربية لدى باقي الدول الأخرى على المستوى العربي لاتاحة نفاذها بشكل أفضل الى الأسواق وتوجه الدول العربية نحو التعاون المشترك في سبيل تحقيق الإكتفاء الغذائي وتوفير الأمن الغذائي وذلك من خلال بناء برامج عمل مشترك تستهدف التعاون في تحقيق التكامل الغذائي وتقليل فجوة الغذاء خاصة في ظل الأزمة الروسية– الأوكرانية وتداعياتها السلبية على الأمن الغذائي العربي. من جهة اخرى اكد على التوجه نحو تطبيق سياسة الاعتماد على الذات في الانتاج ،بمعنى التوسع الحقيقي في بناء صناعات تكاملية عامودية ، وبناء سياسات الحوافز الاقتصادية حولها، وهذا ينطبق ايضاً على الصناعات الزراعية وتبني سياسات تطوير أكثر تقدماً في تكنولوجيا وأساليب الانتاج.

وأكد حجازي على أهمية التركيز على حزمة التوصيات الواردة في الدراسة ليتم تطبيقها من قبل صانعي القرار في الوطن العربي لتجاوز هذه التحديات وغيرها العديد لإعادة بناء الاقتصاد في الوطن العربي ليتمكن من تحمل وتلقي الصدمات بشكل أفضل و تبني خطط تعافي اقتصادي تزيد من متانة الاقتصاد وتعيد أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، مشدداً بأن التكامل الاقتصادي العربي يعزز من مناعة الاقتصاد العربي في مواجهة الصدمات المستمرة والمتلاحقة، مستشهداً بالتكامل الاقتصادي الأردني الإماراتي المصري اضافة إلى التكامل الصناعي الأردني العراقي المصري.

هذا وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عدد كبير من توصيات اتحاد رجال الأعمال العرب، وضرورة الأخذ بها في ضوء ما واجه الوطن العربي من صدمات متتابعة تمثلت في الأزمة الروسية الأوكرانية، وأكد ممثلوا الدول العربية الأعضاء في الجامعة بأن مثل هذه الدراسات المرفوعة للحكومات العربية تمثل خارطة طريق لتطوير عمل القطاع الخاص العربي الذي يقود الاستثمار والتنمية في الوطن العربي.

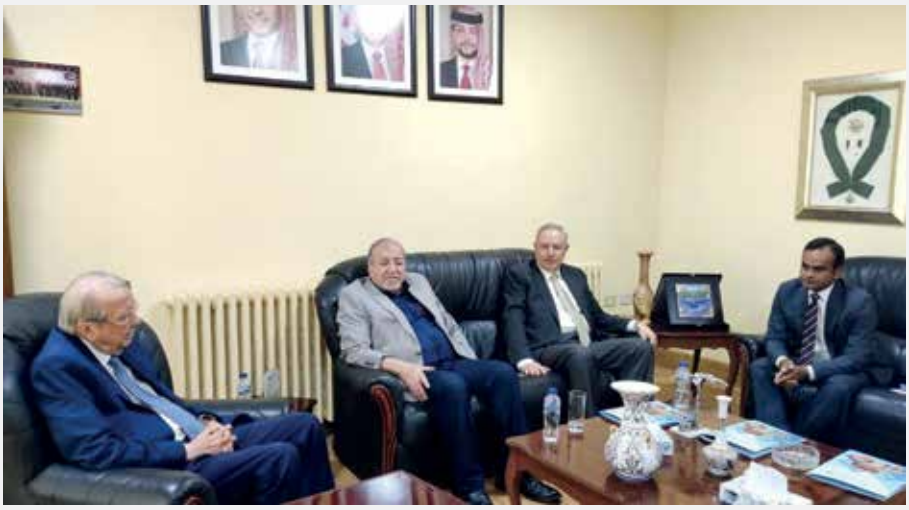

21
تموز

«رجال الاعمال» تدعو لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الباكستان

استقبل حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خادم علي الملحق التجاري بالسفارة الباكستانية في مقر الجمعية بحضور أعضاء مجلس الادارة. وذلك لبحث آليات تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية بين كلا البلدين وآفاقها المستقبلية ودور مجتمع الأعمال بهذا الخصوص.

وأكد الطباع على أهمية تكثيف الجهود بهدف تعزيز العلاقات المشتركة في مختلف الأصعدة وذلك من خلال التوجه نحو تأسيس مجلس أعمال أردني باكستاني مشترك بين الجمعية واحدى المؤسسات النظيرة والممثلة للقطاع الخاص الباكستاني.

واستعرض الطباع موجزاً حول دور جمعية رجال الاعمال الاردنيين في تعزيز علاقات الاردن الاقتصادية مع الدول العربية والاجنبية الصديقة على مستوى القطاع الخاص.

بدوره، أشار خادم علي إلى وجود العديد من الفرص التي يمكن من خلالها تنمية العلاقات الاستثمارية وتحسين وتوسيع قاعدة السلع المتبادلة بين البلدين، مؤكداً استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية للتشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

كما وبين علي أن العلاقات الأردنية الباكستانية هي علاقات تاريخية ومتميزة ويجب مواصلة الارتقاء بها إلى أعلى المستويات وبمختلف المجالات، خاصة وأن تعزيز العلاقات الاقتصادية هي بوابة تطوير العلاقات في كافة الأصعدة.

ودعا الطباع مجتمع الأعمال الباكستاني للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن كوجهة آمنة للاستثمار وزاخرة بالعديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة بمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع الرعاية الطبية و السياحة والسياحة العلاجية الى جانب قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والصناعات الغذائية.

ولفت الطباع الى أن المستثمر في الأردن يستفيد من اتفاقيات التجارة الحرة التي يرتبط بها الاردن مع مختلف الاسواق العربية والعالمية ومنها الولايات المتحدة الامريكية وكندا والاتحاد الاوروبي مما يفتح المجال واسعاً أمام الصادرات لدخول تلك الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية بالاضافة الى موقع الأردن الاستراتيجي الذي يتيح أمامه المجال ليكون مركزاً اقليمياً لممارسة الأعمال.

وأكد عضو مجلس الادارة ميشيل نزال على أهمية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في القطاع السياحي لأهميته ودوره في فتح آفاق جديدة للتعاون والاستثمار بين كلا الجانبين

كما وأكد عضو مجلس الادارة المهندس عبد الحليم عابدين على أهمية أن يتم تبادل المعلومات الاستثمارية والتجارية وكذلك الاقتصادية واطلاع القطاع الخاص من كلا الجانبين على أهم القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي تمتلك بها كل دولة مزايا تنافسية يمكن للجانب الأخر الاستفادة منها.

كما واتفق الجانبان على وضع خطة عمل للعام المقبل لبناء شراكات استراتيجية بالمجالات الاستثمارية ذات الاهتمام المشترك.

مؤكدين على أهمية تنظيم عدد من اللقاءات القطاعية بهدف تحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والتعرف على أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في تلك القطاعات.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 40.6 مليون دولار في عام 2020 شكلت الصادرات الأردنية الى باكستان ما قيمته 11.4 مليون دولار تركزت في الأسمدة والمنتجات الصيدلانية، بينما شكلت المستوردات الاردنية من باكستان ما يقارب 29.2 مليون دولار تركزت في الأقمشة والحبوب.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الادارة ميشيل نزال، المهندس عبدالحليم عابدين، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن و الباكستان (2018-2020)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2018	13.6	34.8	48.4	- 21.2
2019	13	32.7	45.7	- 19.7
2020	11.4	29.2	40.6	- 17.8

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى الباكستان2020	قيمة الصادرات مليون دولار
الأسمدة	7
المنتجات الصيدلانية	1
الحديد والفولاذ	0.597
منتجات كيميائية متنوعة	0.400

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من الباكستان2020	قيمة المستوردات مليون دولار
أقمشة محبوكة أو كروشيه	5.8
مواد نسجية جاهزة	1.9
البذور والبذور الزيتية	1.7
الحبوب	1.2

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

اقتصاديون يطالبون بتحويل الأردن لمنطقة تنموية شاملة

24
تموز

دعا اقتصاديون إلى ضرورة معالجة الملاحظات التي ترد حول مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية الجديد، خاصة فيما يتعلق بوضوح منظومة الحوافز، وجعل عموم المملكة منطقة استثمارية واحدة، تتمتع مختلف مناطقها بذات التسهيلات والإعفاءات الموجهة لجلب المزيد من التدفق الاستثماري وبالخاص الأجنبي وأعربوا عن تطلعهم لوجود قانون استثمار عصري، يواكب متطلبات الاستثمار، ويستقطب المزيد من المستثمرين إلى الأردن.

وقال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حمدي الطباع، إن القطاع الخاص يتطلع إلى وجود قانون استثمار عصري يواكب أهم المتطلبات الاستثمارية على المستوى العالمي، ويسهم في تحفيز الاستثمار واستقطابه، وتشجيع المستثمرين على المستوى المحلي والعربي والدولي على توجيه استثماراتهم بكل ثقة نحو الأردن.

وأضاف أن مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية لسنة 2022 ساوى بين المستثمرين المحليين والأجانب دون منح أي معاملة تفضيلية عن باقي المستثمرين وهو أمر إيجابي، مبيناً أهمية أن يتمتع كل المستثمرين في المملكة بثبات واستقرار التشريعات الناظمة للبيئة الاستثمارية لمدة لا تقل عن عشر سنوات.

وأكد أهمية أن يتم التوجه نحو تحويل الأردن إلى منطقة تنموية شاملة يتم من خلالها توحيد الحوافز والإعفاءات والمزايا الاستثمارية الممنوحة من قبل المناطق الحرة والتنموية مع إعطاء حزمة من الامتيازات المتعلقة بالاستثمار في المناطق الأقل نمواً خاصة وأن هناك العديد من التجارب الناجحة في هذا المجال.

Jordan Hospital

مستشفى الأردن

مركز طبي متميز في تقديم الخدمات الطبية المتكاملة
والتعليم والتدريب والبحث العلمي

- اقسام متخصصة في كل فروع الطب مجهّزة بأحدث وسائل التشخيص والتكنولوجيا والتقنيات الطبية الاكثر تطوراً.
- **الخدمات الطبية المتكاملة حسب المعايير العالمية:**
الاعتمادية الدولية JCI، الاعتمادية الوطنية HCAC، الايزو ISO 2000
- اقسام العناية المركزة المزودة بأحدث الاجهزة وأنظمة المراقبة مدعومة بمتخصصين على مدار الساعة وكوادر تمريضية مدربة.
- برامج زراعة الكلى والكبد مُدعّمة بالكوادر المتخصصة.

- **اطباء استشاريون متميزون في:**
امراض وجراحة القلب والشرايين والاوعية الدموية، الدماغ والاعصاب، العظام والمفاصل، الجهاز الهضمي والسمنة، النسائية والعقم واطفال الانابيب، العيون، الاطفال، الامراض الباطنية والسكري والغدد الصماء، التجميل والترميم، الاورام.
- التقنيات الطبية الاكثر تطوراً: قسم قسطرة القلب والشرايين وزراعة صممات القلب وجراحة المنظار والسمنة، زراعة المفاصل.

Visit our website
jordan-hospital.com

More information call us
+962 6 560 80 80

jordan.hospital

27
تموز

اقتصاد النواب تشرع بمناقشة تنظيم البيئة الاستثمارية

شرعت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية، برئاسة الدكتور خير أبو صعيليك، بإطلاق حوار وطني حول مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية لسنة 2022 مع القطاعات الاقتصادية المحلية. وقال أبو صعيليك، في الاجتماع الذي حضره رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأعيان جمال الصرايرة وعضو اللجنة العين أحمد الهنداوي ووزير الاستثمار المهندس خيري عمرو، إن «الاقتصاد النيابية» استهلت اجتماعاتها، بالاستماع إلى آراء وملاحظات ومقترحات جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

ودعا إلى تزويد اللجنة بجميع المقترحات والملاحظات التي ستكون محط احترام وتقدير واهتمام عند إقرار مشروع القانون. وأضاف أبو صعيليك أن «الاقتصاد النيابية» تنطلق في مناقشتها للمشروع من المصلحة العامة ورؤية التحديث الاقتصادي التي تمثل خريطة طريق وطنية عابرة للحكومات بمعايير طموحة وواقعية، مؤكداً أن اللجنة لن تدخر أي جهد وستستعين بجميع بيوت الخبرة وذوي الاختصاص لتجويد وتحسين نصوص هذا القانون.

وأكد أهمية الشراكة بين لجنتي الاقتصاد والاستثمار في مجلسي الأعيان والنواب، لافتاً إلى أن حضور رئيس لجنة الاقتصاد في مجلس الأعيان للاجتماع سيكون له أثر كبير في تسريع عملية إقرار القانون. كما أكد أعضاء اللجنة أن هذا المشروع يعتبر من أهم القوانين الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب جهداً استثنائياً لتجويد نصوصه بما يخدم ملف الاستثمار ويحقق الاستقرار الاقتصادي، وتشغيل الشباب وتحقيق التنمية في المحافظات.

وقالوا إن اللجنة تنظر بتقدير كبير لدور كل الشركاء بالقطاع الخاص بإعتبارهم يمثلون بيت خبرة ومعرفة بهذا الشأن. وقال الصرايرة، من جهته، إن دور «اقتصاد الأعيان» هو مكمل لدور مجلس النواب وظروف الدورة الاستثنائية تفرض علينا التسريع في إنجاز مشروع القانون.

وأشار إلى أن حضور اجتماعات «الاقتصاد النيابية» يأتي للاطلاع على مقترحات وملاحظات القطاع الخاص وأصحاب الخبرة للخروج بقانون يلبي الطموحات والتوقعات.

وقال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، من جانبه، إن الجمعية تتطلع إلى وجود قانون استثمار عصري يواكب أهم المتطلبات الاستثمارية على المستوى الإقليمي ويساهم في تحفيز الاستثمار وجذبه وتشجيع المستثمرين على المستوى المحلي والعربي والدولي وتوجيه استثماراتهم بكل ثقة نحو الأردن.

وأكد أن رؤية تحديث الاقتصاد التي أطلقت مؤخراً تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني، تحتاج إلى توفير خدمات أكبر للمستثمرين وحوافز تجلب الاستثمار لا أن تكون طاردة له.

وبين عمرو، من جهته، أن مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثماريَّة لسنة 2022؛ من القوانين العصرية التي تلبي تطلعات المستثمرين بصفته

يهدف إلى تعزيز تنافسيَّة الاقتصاد الأردني وقدرته على جذب الاستثمار، وتطوير التَّشريعات المرتبطة بتنظيم بيئة الاستثمار في المملكة.

كما يهدف مشروع القانون، بحسب عمرو، إلى الحدّ من الإجراءات التي تعيق ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصاديَّة وجهود جذب الاستثمارات، وتُحدُّ من تنافسيَّة الاقتصاد بما يتناسب مع سياسة الحكومة في تنظيم رحلة المستثمر في المملكة.

ولفت إلى أن الأسباب الموجبة الواردة في مشروع القانون حددت أيضاً موضوع تشجيع الاستثمار في المملكة، من خلال تحديد المبادئ التي ترتكز عليها السّياسة العامَّة للاستثمار، وتحديد حقوق المستثمرين وامتيازاتهم وواجباتهم، ومعاملتهم بعدالة وإنصاف وشفافيَّة، بما يتَّفق ومبدأ سيادة القانون والمعايير والممارسات الدوليَّة.

وأشار عمرو إلى أن مشروع القانون يتضمن مجموعة من الحوافز والمزايا والإعفاءات التي تُشجّع الاستثمار في المملكة، ويُحدّد مهام وزارة الاستثمار ومجلس الاستثمار وصلاحياتهما، وتُنشأ بموجبه لجنة وزاريَّة للحوافز والإعفاءات؛ لاعتماد أيّة حوافز أو مزايا أو إعفاءات للأنشطة الاقتصاديَّة في أية منطقة من مناطق المملكة.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .
تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .
تقوم الشركة بتصدير 80% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

2
آب

اقتصاديون للحكومة "اسحبوا مشروع البيئة الاستثمارية"

خبراء يؤكدون خلال ندوة عقدتها مجالس «الغد» أن مشروع القانون لم يعالج الثغرات الحالية

أوصى خبراء اقتصاديون بإعادة النظر في مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية بهدف تجويده وزيادة فاعليته في جذب المستثمرين إلى المملكة. كما أوصوا، خلال ندوة خاصة نظمتها مجالس "الغد"، بضرورة إعطاء صلاحيات مطلقة لمجلس الاستثمار باتخاذ القرارات المتعلقة بالمستثمرين ومشاريعهم القائمة أو المزمع إنشاؤها، بدلاً من التنسيب بهذا الشأن لمجلس الوزراء للمصادقة. كما أشاروا إلى أهمية جعل المملكة منطقة تنموية بالكامل تخضع لحوافز للمستثمرين مع إعطاء حوافز إضافية في المحافظات لتقليص نسب البطالة وتوزيع مكتسبات التنمية بعدالة.

وطالب الخبراء الحكومة بضرورة سحب مشروع القانون من مجلس النواب باعتباره لا يخدم الأردن استثمارياً ولا يتواءم مع مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي التي تم اطلاقها اخيراً والتي ترتكز بشكل أساسي على جذب الاستثمارات لتحقيق أهدافها. كما و دعوا إلى ضرورة الابقاء على الاعفاءات والحوافز المقدمة للمناطق التنموية كما هي وعدم رهنها بسنوات محدودة. مشددين على اهمية اعفاء مدخلات الانتاج من الضرائب في جميع مناطق المملكة.

وأكد الخبراء، خلال الندوة، أن مشروع القانون لم يعالج الثغرات والمعيقات التي تواجه بيئة الأعمال والاستثمار بالمملكة بل اعتبروه بمثابة خطوة للوراء بعد تقييد الحوافز والاعفاءات وإلغاء النافذة الاستثمارية، محذرين من هجرة المستثمرين و"تطفيشهم" الى دول مجاورة في حال بقاء مشروع القانون بصياغته الحالية. وشددوا على ضرورة العمل على تحسين وتجويد قانون الاستثمار الحالي والبناء عليه بدلاً من مشروع القانون الحالي الذي لم يعالج تكاليف الانتاج وتبسيط الإجراءات على المستثمرين.

ويرى الخبراء أن مشروع القانون لا يرتقي الى الطموح، متسائلين من الذي صاغ المشروع الذي يفتقر لجوهر تحفيز الاستثمار ويبتعد عن آليات علاج تحديات بيئة الأعمال.

رئيس هيئة الاستثمار الأسبق ثابت الور قال إن قانون الاستثمار المعمول به حالياً يخدم المملكة استثمارياً، مبيناً ان التحديات والثغرات الموجودة والتي ظهرت بالتطبيق الفعلي نستطيع ان نتجاوزها. وتساءل الور، هل نحن بحاجة الى قانون استثمار جديد في ظل وجود قانون حالي يمكن العمل على تحسينه وتطويره؟ مشدداً على أهمية البناء على النجاحات وعدم تكرار الأخطاء السابقة. وقال إن هيئة الاستثمار أصبحت حقل تجارب بتغير مسمياتها وهذا موضوع خطير وحساس بالنسبة للمستثمر، ولا يمكن مواجهة البطالة والتخفيف منها الا من خلال الاستثمار.

من جهته، اعتبر الخبير الاقتصادي والمستثمر بالقطاع الصناعي موسى الساكت أن مشروع قانون تنظيم البيئة والاستثمار المعروض امام مجلس النواب لم يعالج تكاليف الانتاج وتبسيط الاجراءات على المستثمرين.

وقال الساكت "إن مشروع القانون لا يرتقي الى الطموح ومن قام بصياغة بنوده تنقصه الخبرة لأنه لم يعالج التحديات التي تواجه بيئة الاعمال والاستثمار بالمملكة".

واضاف "الاصل البناء على السابق والتعلم من الاخطاء وقصص النجاح"، مبيناً ان الاستثمار في اي دولة يتوقف على عوامل عدة منها تكاليف الانتاج وموضع البيروقراطية بما يتعلق بسهولة منح التراخيص والعملية الاستثمارية.

وأكد الساكت ان مشروع القانون لم يعالج تكاليف الانتاج وتبسيط الاجراءات على المستثمرين، مبينا ان ضريبة الدخل في المناطق التنموية ستتضاعف خلال سبع سنوات لتصل الى 20 % بموجب مشروع القانون الحالي.

وبين الساكت ان المناطق التنموية وجدت من اجل تنشيط المناطق النائية وتوزيع مكتسبات التنيمة بعدالة وتوفير فرص العمل لساكنيها من خلال جذب الاستثمارات اليها، مشيرا الى ان هنالك تناقضاً كبيراً بهذا الخصوص وسيؤدي الى اغلاق المصانع داخلها.

بدوره، قال أمين عام هيئة الاستثمار الأسبق مخلد العمري إنّ مشروع القانون الجديد كان من المفترض أنه جاء ضمن مرحلة جديدة فيها متطلبات جديدة ووضع اقليمي وعالمي وتغيرات، آخرها "رؤية التحديث الاقتصادي"، كما أنّه جاء في ظل وجود قانون قديم فيه الكثير من الثغرات وعليه عدة ملاحظات حيث لم يكن يلبي الحاجة التي وجد من أجلها أصلا.

وقال إنّ الفرصة الأخيرة اليوم أن نحسن من هذا القانون قبل اقراره ونجود فيه بما يفي بالغرض المطلوب، مؤكداً على أنّ قانون الاستثمار يجب أن يكون قانونا شاملا blanket Law يدخل تحته معالجة جميع الأمور من منافسة وجمارك وحوافز ويتم من خلاله معالجة التضارب مع القوانين الأخرى.

مدير جمعية رجال الاعمال الأردنيين طارق حجازي يرى أن مشروع القانون الحالي لا يحقق النتائج الموجود في رؤية التحديث الاقتصادي بمحركاتها للاستثمار نتجة عدم وجود الحوافز والعديد من الاجراءات التي لا تهم المستثمر في مشروع القانون.

وضرب حجازي مثلاً على البنود التي لا تهم المستثمرين حيث قال ان المادة 41 الى 43 من مشروع القانون الحكومة تتحدث مع بعضها بعضاً فيما يتعلق بالتراخيص وعمل مؤسساتها.

ولفت الى ان مشروع القانون سوف يتضمن اصدار العديد من الأنظمة الجديدة وهذا يخلق ضبابية خصوصاً فيما يتعلق بالحوافز، مبيناً ان الأردن يدخل مئوية الثانية وما يزال الحديث عن اتمتة الخدمات. وقال إن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تتطلع إلى وجود قانون استثمار عصري يواكب أهم المتطلبات الاستثمارية على المستوى الاقليمي ويساهم في تحفيز الاستثمار وجذبه وتشجيع المستثمرين على المستوين المحلي والعربي وكذلك الدولي على توجيه استثماراتهم بكل ثقة نحو الأردن.

وعرض حجازي أبرز ملاحظات الجمعية على مشروع القانون في مقدمتها أن وجود لجنة للحوافز والإعفاءات المشكلة بموجب أحكام القانون، يزيد من ضبابية المشهد بالنسبة للمستثمرين ويفتح باب الاجتهاد وتدخل العلاقات الشخصية لمنح الحوافز من عدمه. وهو الأمر الذي يعمل على عدم قيام المستثمر بالتفكير بالاستثمار في المملكة.

وقال "من المفترض ان تكون الحوافز الاستثمارية واضحة في نصوص القانون خاصة وأن المستثمر يتطلع لتحقيق عائد مجد من استثماراته وتحديد الحوافز بوضوح وذلك لتجنب عزوف المستثمرين عن الاستثمار وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار مؤكداً اهمية ربط الإعفاءات والحوافز بالتشغيل والاستثمار في المحافظات الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي في خلق وظائف جديدة والتخفيف من معدلات البطالة إلى جانب نمو وتطوير المحافظات من خلال توجيه الاستثمارات اليها للاستفادة من تلك الحوافز".

ولفت حجازي الى ان إلغاء النافذة الاستثمارية الواحدة بغض النظر عن خلق مسميات أخرى هي عنوان الاستثمار في أي قانون، فهي حجر الأساس في عملية بناء مؤسسي ناجح يتم بموجبه استقطاب الفرص الاستثمارية وتوزيعها، وعليه يتطلب الأمر تفعيل الارتباط المؤسسي فيما بين وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة ومن خلال شبكة من العلاقات الإدارية لتسريع انجاز المعاملات، فهي الحل المجدي لتجاوز الروتين وتنظيم العمل بالشكل الأمثل خاصة وأن وجودها امر مهم في تحسين المناخ الاستثماري لجذب وتوزيع الاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تولد فرصة للعمل في نطاق واسع في المملكة.

واشار الى ان مشروع القانون اضاف تعريفاً جديداً لصندوق الاستثمار وهو الصندوق الذي يقوم بالاستثمار وتمويل الأنشطة الاقتصادية في الشركات، كما عرف صندوق الاستثمار المشترك المنشأ وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية، وهو ما يخلق تضارب مع تطبيق وآلية عمل هذه الصناديق المشار إليها في قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، والذي عرف الصندوق بأنه مجموع القيم الاسمية للوحدات الاستثمارية في الصندوق ولم يمنحه أي اعفاءات أو مزايا بعكس ما ورد في تخوف المادة (13/د) من مشروع القانون من ازدواجية الاعفاءات.

وقال ان المادة (4/أ) من مشروع القانون أعطت الحق للمستثمر الاستثمار في المملكة بالتملك الكامل أو المشاركة أو المساهمة في أي نشاط اقتصادي، باستثناء الأنشطة المقدية بمتقضى نظام. ولم تبين هذه المادة هل المقصود نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين المعمول به أو أنه بمتقضى نظام يصدر لهذه الغاية. والأهم من ذلك هو تحديد القطاعات التي يحق للمستثمر الاستثمار بها لإزالة أي ضبابية أخرى تواجه المستثمر.

واضاف حجازي "بالرغم من الدراسات العديدة التي أعدتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين والمتضمنة أن يكون الأردن منطقة تنموية واحدة، تضمن مشروع القانون العديد من المناطق التنموية والحرة والأقل نمواً، والتي تخلق لدى المستثمر التخبط في قراره الاستثماري وتعدد دراسات الجدوى لكل منطقة".

بدوره، قال رئيس هيئة مديرين جمعية انتاج أمجد صويص إن هذا القانون لا يعني شيئا للمستثمرين عندما يرغبون في الاستثمار في الأردن، هو لا يعطي اي نوع من الطموح للمستثمرين. وأضاف إن غالبية القطاعات في الأردن، مشاكلها ومعيقات الاستثمار فيها واضحة ومعروفة، وبالتالي فإن الأولى لهذا القانون أن يعالج مشاكل المستثمرين التي تتلخص في عدم وجود رؤية وشفافية للاستثمار في الأردن وعدم وجود رؤية واضحة إضافة إلى ارتفاع كلفة الاستثمار في المملكة.

بدوره، تساءل الخبير الاقتصادي الدكتور رعد التل عن فائدة صياغة قانون جديد للبيئة الاستثمارية، لافتاً إلى ضرورة المقارنة بين قانون الاستثمار للعام 2014 ومشروع القانون الحالي 2022. ودعا الحكومة ومجلس النواب إلى الغاء قانون المنافسة وتضمينه كفصل في مشروع قانون تنظيم البيئة الاستثمارية، مشيراً الى ان الحكومة أرسلت مشروع معدل لقانون المنافسة لمناقشته في مجلس النواب، وبين ان القانون يمثل عقاباً لأي مستثمر يأتي إلى المملكة. واشار الى ضرورة ربط الإعفاءات والحوافز بنسبة تشغيل معينة لافتاً إلى أن هذا الأمر ورد في رؤية التحديث الاقتصادي. واكد التل اهمية الفهم الاقتصادي بعيداً عن الفهم المالي، بمعنى ان هنالك فرق بين المحاسبة والمالية.

المصدر : جريدة الغد

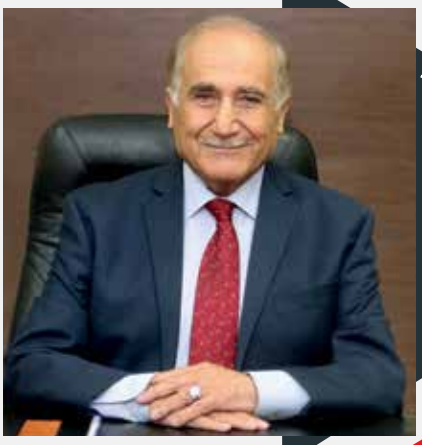

اعداد معالي الدكتور جواد العناني
نائب رئيس الوزراء الاسبق

ورقة بحثية حول «التشريع والاقتصاد»

كثيرون من رجال القانون والأعمال الذين يشتكون من سرعة التقلب في القوانين، ما يُفضي إلى عدم استقرار الحالة التشريعية، ويشوش مخططات رجال الأعمال، خاصة أولئك أصحاب النظرة طويلة الأجل، والتخطيط الاستراتيجي.

ويحضر في هذا المقام أمثلة كثيرة على قوانين استغرق بحثها سنوات طويلة، وأفضت في نهاية الأمر إلى احداث تغييرات تاريخية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وساهمت في نفس الوقت في إثراء الفكر الاقتصادي ونظرياته الأساسية.

ونعود بالذاكرة هُنا مثلاً إلى كتاب « الخراج» الذي وضعه أبو يوسف القاضي الأنصاري ابان حكم الخليفة العباسي هارون الرشيد. ومع أن الخراج كضريبة كانت توضع على الأرض، ولكنها شكلت بالنسبة لبيت مال المسلمين مصدر ثراء واسع. وقد ادرك القاضي أبو يوسف تفاوت الأرض من حيث الجودة، والموقع الجغرافي، وتاريخ فتحها. وهكذا نظم العباسيون بفضل الكتاب مصدراً هاماً للدخل. واعتبروا ان افتتاح الأراضي والدفاع عنها قد يسر لكثيرين سبل الثراء ما استوجب عليهم أن يقدموا شيئاً بالمقابل للخزينة العامة التي كانت تمول الجيوش التي تدافع عن أمنهم ورخائهم.

ونسير بالتاريخ إلى القرن الثامن عشر، حين تمكنت بريطانيا العظمى من تحقيق إنجازات صناعية هائلة أعطت اقتصادها تفوقاً كبيراً في الإنتاج الصناعي على الدول التي كانت تنافسها في أوروبا مثل فرنسا وهولندا، واسبانيا، وألمانيا وغيرها. وفي عام 1776، نشر آدن سميت كتابه الشهير « ثروة الأمم» بعدما قام بجولة لمدة ثلاثة أعوام في أوروبا، والتقى بالفيلسوف الفرنسي الليبرالي « فولتير»، وتأثر بأفكاره في مفاهيم الحرية، والديمقراطية والانفتاح. وقد دافع الكتاب عن نظرية الميزة المطلقة التي تعود جذورها إلى فكر ابن خلدون الذي نشر كتابه الموسوم « كتاب العبر» وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ويقول الكاتبان أن الدول يجب أن تتخصص في الصناعات التي يتوفر فيها الخامات الخاصة بها لأنها لا تستطيع انتاجها بشكل أقل كلفة.

وقد وجد الصناعيون في بريطانيا العظمى آنذاك ضالتهم في أفكار آدم سميث، والذي دخل في نقاشات مع اقتصادي آخر وهو « روبرت مالتوس» ومع أحد المفكرين العمالقة الذين أثروا من شراء الأراضي وهو « ديفيد ريكاردو» والذي اقتبس منه « كارل ماركس» كثيراً من أفكاره، وأعاد تفسيرها ليبرر ماركس مع انجلز البيان الشيوعي الذي نشراه عام 1848، وكتاب كارل ماركس « راس كابيتال» المنشور عام 1867.

وهذا السرد التاريخي معروف لدى دراسي تاريخ الفكر الاقتصادي. ولكن جوزيف شمبيتر نبهنا في كتابه الرائع « تاريخ التحليل الاقتصادي»والمنشور عام 1955 إلى أن آدم سميت اصطدم مع الاقتصادي الألماني الذي لا يقل عنه ابداعاً وهو « فريدريك ليست». " Fred-erich List»، والذي قال أن من غير الانصاف فتح التجارة وإلغاء الجمارك لأن هذا يقتل الصناعات الوليدة. وقد سمي هذا النقاش « حماية الصناعات الوليدة».

وقد نشط الاقتصادي « فريدريك ليست»، لدرجة أنه سافر إلى الولايات المتحدة. واكتسب جنسيتها، وصار يروج لنظريته المعاكسة لنظرية آدم سميث في الولايات الأمريكية الغنية بالحديد والفحم ليقنعهم أن اتفاق التجارة الحره، أو الغاء الجمارك بين الولايات

المتحده وبريطانيا العظمى سوف يقتل الصناعة في أمريكا. وفي هذه الأثناء، تقدم البرلمانيون المؤيدون للصناعيين في بريطانيا العظمى بمشروع قانون لالغاء الرسوم والتعرفة الجمركية عن مستوردات الحبوب من خارج بريطانيا، أو من الولايات المتحدة. على وجه التحديد دون النص على ذلك في مشروع القانون.

وقد سمي هذا القانون « قانون الحبوب» أو « Corn Law» واستغرق نقاشه في البرلمان البريطاني من عام 1794 وحتى عام 1846، أو ما يقارب (52) سنة. ويجب التنويه أن القانون قد بدأ بمقترح لزيادة الرسوم على مستوردات الحبوب، ولكن في عام (1823) انقلب النقاش ليصبح إزالة أي قيود أو رسوم جمركية من مستوردات الحبوب. ولما استمر النقاش مع الأعضاء، تدهورت زراعة الحبوب، واضطر العاملون فيها للهجرة إلى المدن الصناعية مثل « نيوكاس» في شمال إنجلترا، وبعضهم ذهب إلى لندن حيث استفادت الصناعة منهم عمالة زهيدة الكلفة.

وبالمقابل خسر الصناعيون في الولايات المتحدة، بينما حقق أهل ولايات الجنوب هناك والعاملون في الزراعة أموالاً طائلة، وكثر الطلب على العمالة الافريقية حتى يشتغلوا بالزراعة سخرة. وهكذا استفاد جنوب الولايات المتحدة وخسر شمالها، بينما استفاد شمال انجلترا الصناعي وخسرت الزراعة. وقد تحققت الميزة المطلقة للزراعة في الجنوب الأمريكي وللصناعة في الشمال البريطاني ليست بسبب وفرة الموارد المطلوبة. ولكن بسبب العمالة التي كانت زهيدة في كلا القطاعين في البلدين.

وقد دعم الصناعيون في الولايات المتحدة عام 1860 مرشحهم من ولاية « الينوي» ابراهام لنكولن، والذي فاز في الانتخابات على المرشحين الآخر وهم مرشح الحزب الديمقراطي الجنوب «جون بريكنريدج»، ومرشح آخر من الحزب الديمقراطي اسمه « ستيفن دوغلاس» ومرشح الاتحاد الدستوري « جون بيل» والثلاثة المنافسون لابراهام لنكولن كانوا من الجنوب، وبينت النتائج أن التصويت كان على أساس الشمال مقابل الجنوب.

وقد قام ابراهام لنكولن بإصدار مرسوم « تحرير العبيد» الذي أدى إلى بلبلة كبيرة وتشويش هائل على الإنتاج الزراعي في الجنوب. وتطورت الأمور إلى حرب أهليه خلال الأعوام 1861-1863، وانتصر الشمال، وهاجر كثير من العبيد العاملين في الزراعة إلى الشمال حيث عانوا الأمرين.

وهذا السرد التاريخي هو من عندي، وكثيراً من المؤرخين الأمريكان لا يوافقون على هذا الطرح لأنه ينفي الحافز الخلقي الذي دفع « ابراهام لينكولن» إلى تحرير العبيد دفعة واحدة. ولكن النتائج الكارثية التي نتجت عنه ما كانت لتحصل لو أن التحرير سار على خطى متلاحقة كما فعل الإسلام.

وهذه النقطة لم تغب عن ذهن أحمد شوقي في قصيدته « ولد الهدى» حين قال مقارناً بين تحرير الرسول للعبيد وما قام به ابراهام لنكولن حين يقول مخاطباً الرسول عليه السلام « داويت متئداً، وداووا طفرة، وأخف من بعض الدواء الداء». ولكن لا شك أن للقوانين الاقتصادية تأثيراً كبيراً على سير الاقتصاد الأردني والعربي بشكل عام، والأردن بشكل خاص. وقد لاحظنا في ربع القرن الأخير كثرة في القوانين وتعديلاتها، وجرت تعديلات على الدستور في ثلاث مناسبات غيرت كثيراً من بنيته. والدستور– كما يقال– هو أبو القوانين وعليه تستند، لأن الدستور هو في أساسه عقد اجتماعي ينظم الحقوق الأساسية والإنسانية للمواطن، ويحدد طبيعة علاقته بالحكم، ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات والمحاسبية على عدم تنفيذ الدستور أو القوانين المنشأة بموجبه.

وهنالك الكثير من القوانين التي خرقت إما بقوانين جديدة لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار. وكثيراً ما يحصل أن قانوناً يُسَنَّ، ثم لا يطبق ويبقى ميتاً. واذكر في هذا الصدد عام 1981، ابان حكومة السيد مضر بدران الثانية، أن أحد التجار من أصول سورية كان مستأجراً لدكان في السوق، وينص عقد الايجار أن يقوم صاحب الدكان بدفع فاتورة الكهرباء. وبمرور الأيام والسنين، صار الايجار لا يساوي الكثير لأن القانون لم يسمح بتغيير عقد الايجار، ولا كان يغطي في هذه الحالة فاتورة الكهرباء. فلما فشل مالك المخزن في اقناع المستأجر بدفع فاتورة

الكهرباء بدلاً منه، امتنع المالك بدوره من تسديدها فقامت شركة الكهرباء بقطع التيار عنه، فرفع المستأجر قضية على المالك يطالبه فيها بالتعويض عن الخسائر التي تكبدها وبدفع الفواتير المتأخرة لشركة الكهرباء وكان محامي صاحب الدكان المرحوم عبدالرحمن خليفة (أبوتميم) الذي طلب في مرافعته أمام المحكمة بقيام المستأجر باخلاء المأجور فوراً لأنه لا يحمل الجنسية الأردنية، وكان قد صدر قانون لاحق يطالب كل غير أردني كان يحصل على اذن من مجلس الوزراء بشراء عقار او استئجاره.

وتبين من هذه الحالة أن كثيراً من التجار من اصل سوري والذين جاء عدد كبير منهم للعمل في الاردن قبل انشاء الامارة او في العقدين الاولين بعد انشائها كانوا لا يزالون يحملون الجنسية السورية لأن القانون لا يسمح بازدواجية الجنسية العربية في الأردن وغيره من الدول. وبالطبع صدور قرار من المحكمة بالإخلاء سيؤثر على كثير من التجار ورجال الأعمال السوريين وغيرهم ممن يعملون في الأردن من عقود ولا يحملون الجنسية الأردنية. وبالطبع سارع السيد مضر بدران مستفيداً من أوامر الدفاع باصدار قرار يمنع اخلاء رجال الأعمال القدامى، ولكن بالمقابل عدل قانون المالكين والمستأجرين لكي يسمح بتغيير عقود الايجار المجحفة وزيادة الايجار بنسب قليلة.

وقس على ذلك الكثير من الامثلة والواقع ان القوانين وبخاصة المتعلق منها بالضرائب لا تدرس بشكل كاف. وفي ايام حكومة الدكتور عمر الرزاز نجحت حكومته في الأمر الذي ادى الى استقالة حكومة الدكتور هاني الملقي، وهو تمرير قانون جديد لضريبة الدخل والأرباح. ولم يكن مشروع القانون المعدل افضل من القانون الذي فشل د. الملقي بدفعه، بل ان القانون الجديد وضع ضريبة على ارباح المتاجرة بالأسهم، والذي ادى تمريره الى هبوط قيمة الاسهم في بورصة عمان في اليوم الأول بعد صدور القانون بقيمة مليار دينار.

ولما قابلتني احدى محطات التلفزة لأعلق على القانون كنت اشغل حينها رئيساً لمجلس ادارة البورصة. وكنت حاداً في نقدي للقانون ما دفع الحكومة بايعاز من جهات عليا لكي يعاد بحث المادة المتعلقة بالضريبة بسبب صعوبة تطبيقها والغموض المحيط بها، فاستبدلت الضريبة برسم ثابت وحل الحل الثاني الأفضل. والسبب وراء ارتكاب هذه الأخطاء في قوانين الضريبة يعود بالدرجة الأساسية الى عدم دراسة آثار فرض ضريبة جديدة على مختلف المؤشرات او القطاعات في الاقتصاد الاردني، بل يركز على جانب واحد وهو تغذية الموازنة بايرادات اضافية، ولو عدنا الى نظرية «المالية العامة» لوجدنا ان للضريبة ثلاثة دوافع رئيسية. الأول هو تمكين الحكومة من مواجهة نفقاتها الأساسية والضرورية، والثاني هو تعزيز التنمية ببناء البنى التحتية التي لا تنفذها الا الحكومة او من ينوب عنها، والدافع الثالث والأهم هو تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وهدف اعادة التوزيع هو سبب اساسي من اسباب فرض الضرائب التصاعدية.

وقد اثارت هذه النقاط جدلاً كثيراً، وبالسؤال الذي راود الكثير من علماء السياسة والاقتصاد هو ما هو الحد الامثل للضريبة وهل تؤدي زيادتها بالضرورة الى زيادة غلة الدول من الايرادات ولقد تناول ابن رشد هذا الموضوع وتأثر بما كتبه ابن رشد ابن خلدون الذي قال لنا ان الدول في بداياتها تفرض نسباً ضريبية متدنية ولكن الحصيلة وفيرة وفي نهاياتها تكون الضرائب مرتفعة والحصيلة هزيلة.

ولما قام الاقتصادي الامريكي لافر (Arthur Laf-fer) بوضع منحنى الضريبة كان شكله كما يلي:

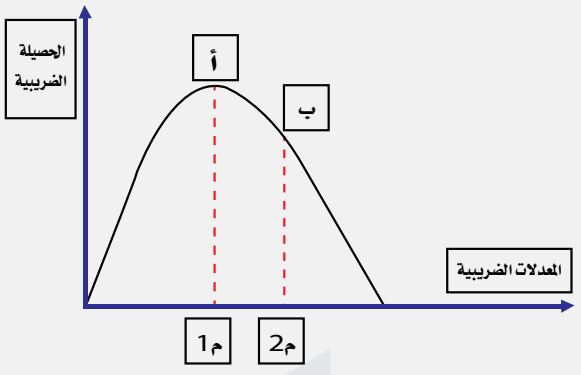

حيث يكون شكل منحنى الضريبة جرساً معكوساً ويرينا ان المنحنى يصعد بزيادة نسبة الضريبة حتى يصل الى الحد الامثل واي زيادة

بعد هذا الحد الامثل يبدأ المنحنى في الهبوط عاكساً حصيلة ادنى بعد رفع الضريبة. وقد قام لوفر باعادة تسمية المنحنى الى منحنى لافر/ ابن خلدون اعترافاً منه بأن الفكرة قد استوحاها من المؤرخ العربي صاحب المقدمة الشهيرة.

والنقطة الثانية هو أن للضريبة عندما تتغير بالرفع او بالتنزيل آثاراً كثيرة ومنها اثر ايرادات الحكومة التي قد تزيد او تتراجع واثر الاستهلاك واثر الاستثمار واثر الادخار واثر الدخل واثر التوزيع وهل كلها تدرس بعناية قبل ان يقرر تغيير نسب الضريبة رفعاً او تخفيضاً. ولو تمعنا في التردد الحكومي وكثرة تقلب رأيها عبر الزمن في بند واحد وهو بند السيارات الهجينة او «الهايبرد» والسيارات الكهربائية، لرأينا العجب فكم مرة الغيت الرسوم الجمركية ثم رفعت الى 50% ثم الغيت ثم اعيدت والسبب طبعاً هو ان تجارة السيارات ومشتريها يستفيدون من قرارات التخفيض اوالغاء الرسوم والضريبة الى حد كبير لأن السيارات خاصة تشكل هاجساً عند كل اسرة اردنية. وفي ضوء خبرتهم أن الحكومة تغير رأيها فإنهم يسارعون الى استباق تغيير الحكومة رأيها مما يدفع الحكومة لحساب ما ضاع عليها وتعيد الغاء الاعفاء فتعود الامور الى سابق عهدها قبل الالغاء.

والنقطة الثالثة المهمة هو ان الحكومة تعقد اجراءات الضريبة الى حد كبير، مما يمكن من يرغبون في التهرب الضريبي او التجنب الضريبي من فعل ذلك. وهنا يجب ان اذكر ان من ابرز علماء «الاقتصاد السلوكي» هو (ريتشارد ثالر) استاذ الأعمال والاقتصاد بجامعة شيكاغو، والذي كتب كثيرا عن سلوك الانسان وتأثيره على قرارات الاستهلاك. وتبين من دراساته ان الاسلوب السهل والاستثمارات المختصرة البسيطة هو المعضلة لدى دافعي الضرائب حتى ولو كانت الاستثمارات الطويلة المعقدة توفر عليهم اعفاءات ضريبية.

وقليلا ما يدرك رجال الضريبة هذه الحقيقة التي تنطبق على غالبية دافعي الضرائب حتى في الدول المتقدمة، والتي يظهر الناس فيها وعياً اقتصادياً اكثر من اقرانهم في الدول النامية.

ولا بد ان اذكر في نهاية المطاف ان ما اهم تجليات القانون والاقتصاد في المستقبل سوف تتعلق بالرسوم والضرائب البيئية، وما ستشهده محاكمنا من دعاوي كثيرة مرفوعة من قبل المدعين بالضرر البيئي مع اصحاب المصانع والمنشآت الاقتصادية. وقد فتح هذا الباب في التحليل الاقتصادي الحديث الاقتصادي (رونالد كاوس) الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1991. وهو الذي اثار السؤال الكبير (هل يجوز لصيادي السمك من نهر تعرض للتلوث من قبل مصنع كيماوي ان يرفعوا قضية تعويض عن تناقص السمك ونفوقه بسبب مخلفات المصنع التي تصب في النهر؟. وقد كتب هذا المقال في اواخر الستينات من القرن الماضي واثار جدلاً واسعاً. وقد مررت بهذه التجربة بصفتي رئيساً لمجلس ادارة مصانع الاسمنت الاردنية والتي خسرت قضايا لصالح سكان منطقة المصنع كلفتها في حدود (50) مليون دينار. ولكن السؤال: هل هنالك قانون ينظم هذه الامور؟ إن استخدامات التكنولوجيا الحديثة سوف تفتح آفاقاً جديدة لتشريعات تسعى لتنظيم العمل والتسوق، والاستثمار والتي ستتأثر فيها بما سيشهده العالم من تطورات هائلة في كل القطاعات. وسنرى بأم أعيننا مدى التشويق (Dis-ruptim) الذي سينتج عن استخدام النقود الرقمية، وبعد ارتفاع نسبة العمل من المنازل وتغير انماط التسوق ونظام سلسلة التزويد الجديدة، وكيفية احتساب الدخول والضرائب والجمارك على الصفقات الاقتصادية عبر الانترنت, وماذا اذا دخلنا الى عالم المنافبرس، وصار التبادل من الزبائن داخل عالم افتراضي يتبادلون فيه سلعاً وخدمات افتراضية؟ وما هي التعديلات المطلوبة على قوانين الجرائم الاقتصادية التي ستنفذ من خلال هذه الوسائل.

لا يمكن ان تستمر تغيير القوانين بتغير الظروف او لأن دافعي الضرائب سيسبقون الجابي الضريبي في استخدام وسائل التهرب والتجنب في العالم الافتراضي. المطلوب هو وضع قوانين مختصرة تغطي الاساسيات ويترك التغيير في الانظمة والتعليمات الصادرة بموجب القوانين الراسخة والمستقرة والتي تكتب بعناية لتكون صالحة لأطول فترة من الزمن.

9
آب

الطباع : التطوير الاداري يشكل أهمية كبيرة لمختلف القطاعات الاقتصادية

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن التطوير الاداري يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بأداء القطاع العام الذي ينظم عمل القطاع الخاص بكافة مراحله فيسهم التطوير الاداري في تبسيط الإجراءات وزيادة درجة المرونة اللازمة للتخفيف من التعقيدات غير الضرورية وعليه فإن التطوير الاداري يسهم في تزويد مختلف القطاعات الاقتصادية بجميع الخدمات بأقل وقت وجهد ممكن وهو ما نأمل تحقيقه على أرض الواقع قريباً.

ومن المهم تبني رؤية قابلة للتطبيق للتطويرالاداري لنتمكن من احداث نقلة نوعية شاملة في أداء القطاع الحكومي ومن الجدير ذكره أنه الأداء الحكومي من المحاور الهامة للعديد من المؤشرات الدولية التي تقيم التنافسية وأداء الأعمال وغيرها من الجوانب التي تهم المستثمرين وتؤثر بشكل مباشر على القرار الاستثماري.

- وردا على سؤال حول ما اذا كانت خريطة طريق تحديث القطاع العام حققت الاهداف المرجوة قال الطباع :

لا يمكن بيان ذلك الا بعد مرور فترة زمنية على تطبيقها عملياً على أرض الواقع وانعكاس أثارها بشكل ملموس ولكن مخرجات لجنة تطوير القطاع العام المنبثقة عن اللجنة هي جهود أشهر لوضع خطة للنهوض بالقطاع العام بما يمكنه من مواكبة التطورات التي جرت على الادارة العامة وما صدر من توصيات سوف تستهدف اجراء اصلاحات تشريعية ومؤسسية وكذلك تحسين الخدمات وهذا ما يرجوه القطاع الخاص خاصة وأن أي تغيير للافضل سيساهم في دعم أنشطة مختلف القطاعات في آلية عمل القطاع العام لتقديم الخدمات بفعالية أكبر وبوقت أقل فإن ذلك يساهم في التخفيف من التكاليف المترتبة على القطاع الخاص مستقبلاً.

مع التركيز على ترشيق الجهاز الحكومي للتخفيف من النفقات الجارية وضبط الانفاق العام المتزايد.

وحول مدى تناسق مخرجات التطوير الاداري مع مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي ومشاريع قوانين تنظيم البيئة الاستثمارية قال الطباع :

مخرجات التطوير الاداري مترابطة بشكل مباشر مع رؤية التحديث الاقتصادي فلا يمكن نجاح أي منهما دون الإصلاح الاداري للقطاع العام وتطوير أدائه وكفاءة عمله بالشكل اللازم لنمتلك المتطلبات اللازمة لتطبيق جميع هذه الخطط.

إن رؤية التحديث الاقتصادي هي طريق الاصلاح الاقتصادي الذي يستهدف عشر سنوات ولا يمكن تحقيق ذلك الا بوجود خطة ادارية تنفيذية كفؤة لتوزيع المهام على الوزارات والمؤسسات الرسمية كل حسب اختصاصه والواجبات المطلوبة لتتماشى مع مخرجات الرؤية، وهي خطوة أولى نحو تنفيذها ووضعها على مسار التنفيذ وعليه فإن تبني خطة للتطوير الاداري هي حجر الأساس ، وإن تقييم الوضع الاداري للقطاع العام ومواطن القوة والضعف ضروري كذلك لنتمكن من ترجمة مخرجات الرؤية إلى برامج عمل.

وأضاف الطباع قائلا: يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً كشريك أساس للقطاع العام والتي يمكن الاستفادة من خبراته الكبيرة من خلال التشاور والتحاور معه فيما يتعلق بخطة التطوير الاداري خاصة أن أي قرار يتخذه القطاع العام يؤثر بشكل مباشر في أداء القطاع الخاص. وعليه تكمن أهمية التشارك بين القطاعين ومواصلة اطلاع القطاع الخاص على أهم المستجدات، وتعزيز دوره بشكل أكبر.

وقال : إن البيروقراطية لا زالت تشكل العائق الاكبر أمام الاستثمارات في الأردن وان من أبرز أسباب تراجع اداء القطاع العام هي البيروقراطية الى جانب الترهل الاداري، وإن تم تطبيق خطة تحديث القطاع العام وتعزيز كفاءة القطاع العام مع مواكبة عمليات التحديث والتطوير من خلال الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الوزارات والمؤسسات الحكومية من مستثمرين ورجال أعمال فسيساهم ذلك في التقليل من البيروقراطية والحد من تأثيراتها السلبية.

وحول انعكاسات خريطة الطريق على : (المواطن – المستثمر – تحسين الخدمات – وتطوير أداء القطاع العام) قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع:

خريطة الطريق حددت سبعة مكونات كأولوية قصوى للتحسين والتحديث تشمل الخدمات الحكومية واجراءات والرقمنة والهيكل التنظيمي والحوكمة ورسم السياسات وصنع القرار والموارد البشرية والتشريعات والثقافة المؤسسية اذا ماتم تطبيقها على أرض الواقع بخطوات جادة ووفقا لخطة عمل زمنية فإن ذلك سوف يساهم بشكل فعلي في رفع كفاءة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطن والمستثمر وزيادة الثقة بالقطاع العام وتسهيل وتبسيط الإجراءات والتقليل من الترهل الاداري. مما ينعكس ايجابا على اداء القطاع الحكومي ورفع كفاءة عمله؛ ما يعني الوصول الى الاصلاح الاداري المنشود.

وحول فكرة الغاء وزارة العمل قال الطباع : من الأفضل أن يكون هناك مرجعية واحدة تتولى جميع المهام المتعلقة بتنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعاملين خاصة وأن تعدد الجهات في هذا الشأن يسبب حالة من الارباك ويزيد من درجة التعقيد فكلما تشعبت وتفرعت الجهات كلما نتج عن ذلك زيادة في درجة التعقيد وصعوبات الى جانب أن وزارة العمل متفردة بمهام متخصصة لخلق التوازن في بيئة العمل ولا يوجد هناك تشابه في مهامها مع باقي الوزارات.

فمن وجهة نظر القطاع الخاص لا نحبذ توزيع الملف بل بقائه في اطار مرجعية واحدة ذات خبرة ومكان واحد منظم بمهام متناسقة ومنسجمة مع غايات الإنشاء. وختم الطباع حديثه قائلا : نؤكد على أهمية التركيز على إعادة هيكلة الوحدات الإدارية الحكومية لمعالجة التضارب في المهام والأدوار وتعزيز درجة التناسق فيما بينهم وترشيق الجهاز الحكومي مع تبني مؤشرات لقياس الأداء.

كما ومن المهم زيادة الاعتماد على أساليب التكنولوجيا الحديثة في ادارة القطاع العام وآليات تقديم خدماته خاصة وأن أتمتة الخدمات الحكومة ترفع من كفاءة عمل أجهزته. وإن التطوير الاداري متطلب اساس لتحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

كما ومن المهم التركيز من خلال خريطة الطريق على تجاوز عدد من التحديات منها وجود ازدواجية في تنفيذ العديد من المهام، وضعف التنسيق بين مختلف الجهات مع التركيز على النتائج كعنصر أساسي في إصلاح الادارة الحكومية و متابعة الممارسات المبتكرة واستخدام أدوات القياس والتحليل وتطوير أدوات جديدة في ممارسات الخدمة العامة.

16
آب

إجتماع تحضيري لمشروع إعادة التدوير في الأردن

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماع تحضيري لحملة «لا ترموها دوروها» و التي ستطلق بالشراكة مع مشروع اعادة التدوير في الاردن الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) و وزارة البيئة وأمانة عمان الكبرى وعدد من جمعيات الأعمال. تطمح الحملة لزيادة الوعي حول فوائد إعادة التدوير وخدمات إدارة النفايات المتاحة للمنشآت المنتجة للنفايات من القطاعين التجاري و الصناعي والنفع العائد على المنشآت بشكل خاص وعلى البيئة و الإقتصاد الأردني بشكل عام.

يمكنك مسح الكود للحصول على نسختك من دليل مقدمي خدمات إعادة التدوير والدليل الإرشادي لإعادة التدوير وتقليل النفايات في القطاعات غير السكنية ودليل إعداد خطة إدارة النفايات الخاصة بالمنشآت.

ابقو معنا خلال الحملة للمزيد من المعلومات

SCAN ME

#لاترموها_دوروها

لأنَّ هنالك من يقف دوماً إلى جانبك

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

06-5200400
www.hbtf.com
Housing Bank

16
آب

جمعيـة رجال الاعمال الاردنيين تشارك في أعمال مؤتمر الاخاء الإقتصادي والاستثماري والريادي الأول

شـارك عضـو مجلـس إدارة جمعيـة رجـال الاعمـال الاردنييـن ميشـيل نـزال فـي أعمـال مؤتمـر الإخـاء الاقتصـادي والاسـتثماري والريـادي الأول بعنـوان تمكيـن الاسـتثمار والأعمال العربـي قـدم مـن خلالهـا ورقـة عمـل كمتحـدث فـي المحـور الأول للمؤتمـر تحـت عنـوان» تمكيـن النمـو الاقتصـادي والانمائـي فـي المنطقـة العربيـة لتحقيـق مزيـد مـن التكامـل الاقتصـادي العربـي والاسـتثمار المسـتدام وتوثيقـه».

وأكـد نـزال خـلال مشـاركته علـى أن تحقيـق التكامـل الاقتصـادي العربـي وتعزيـز الاسـتثمارات العربيـة البينيـة يعـد مـن أهـم القضايـا التـي بذلـت الـدول العربيـة الجهـود لتحقيقهـا فـي عـدة محـاولات عبـر الزمـن لافتـا الـى تمتـع الـدول العربيـة بمقومـات متنوعـة مـن مـوارد طبيعيـة وثـروات معدنيـة ومسـاحات صالحـة للزراعـة، الـى جانـب القـوى العاملـة الماهـرة والمزايـا التنافسـية فـي العديـد مـن الصناعـات، والتـي اذا مـا تـم توجيههـا بالشـكل المناسـب و بالتنسـيق والتعـاون علـى المسـتوى العربـي سـنتمكن مـن الوصـول الـى تكتـل عربـي بمصالـح مشـتركة أولهـا تحقيـق الازدهـار الاقتصـادي.

واشـار نـزال الـى ان مـن أهـم العوامـل اللازمـة لتمكيـن النمـو الاقتصـادي فـي الوطـن العربـي هـو بتقويـة القاعـدة الإنتاجيـة العربيـة وضمـان تنوعهـا بالشـكل المطلـوب لزيـادة القـدرة علـى توفيـر سـلع ذات تنافسـية مرتفعـة ويمكـن تحقيـق ذلـك مـن خـلال التوجـه نحـو التكامـل الصناعـي بيـن الـدول العربيـة ذات الخصائـص المتشـابهة والتـي يجمعهـا حـدود مشـتركة.

لافتـا الـى وجـود نمـاذج مشـرقة وتجـارب ناجحـة للتكامـل الاقتصـادي العربـي مـن أبرزهـا مجلـس التعـاون الخليجـي وتتطلـع نحـو اسـتمرار توطيـد العلاقـات العربيـة، وبمـا يسـاهم فـي تنميـة الاقتصـاد الوطنـي وتوسـيع آفـاق الاسـتثمارات المشـتركة، وتعزيـز مناعـة الاقتصـاد العربـي فـي مواجهـة الصدمـات غيـر المتوقعـة، والوصـول الـى تحالفـات اقتصاديـة عربيـة أخـرى ناجحـة، خاصـة فـي ظـل الجهـود المبذولـة خـلال الفتـرة الحاليـة لاقامـة تكامـل اقتصـادي أردنـي– اماراتـي– مصـري وتكامـل صناعـي اردنـي– عراقـي– مصـري.

وأكـد نـزال علـى ان الـدول العربيـة لـن تتمكـن مـن تحقيـق اسـتثمار عربـي مسـتدام الا مـن خـلال معالجـة التحديـات الرئيسـية التـي تواجـه عمليـة تعزيـز الاسـتثمارات العربيـة البينيـة، خاصـة مـع تراجـع التدفقـات الاسـتثمارية البينيـة خـلال السـنوات الماضيـة، ففـي عـام 2020 تراجعـت بمعـدل 42.1 % ممـا يسـتدعي إعـادة النظـر فـي التشـريعات المتعلقـة بالاسـتثمار لجعلهـا أكثـر جاذبيـة للاسـتثمار وتحسـين بيئـة الأعمـال بعيـداً عـن البيروقراطيـة وتقليـل كلـف الاسـتثمار، وتقليـل القيـود علـى حركـة رجـال الأعمـال وكذلـك تدفقـات رؤوس الأمـوال.

وبيـن نـزال الـى وجـود توجـه ضعيـف نحـو المشـاريع الانتاجيـة التـي تسـاهم بشـكل مباشـر بالنمـو والتـي يمكـن مـن خلالهـا حـل مشـكلة البطالـة والفقـر والتـي بـدأت تشـهد مسـتويات غيـر مسـبوقة علـى المسـتوى العربـي فأغلـب القطاعـات المسـتقبلة للمشـاريع العربيـة البينيـة هـي العقـارات، خدمـات الأعمـال، الطاقـة المتجـددة، الاتصـالات، النقـل والتخزيـن.

وتضمنـت اعمـال المؤتمـر عـددا مـن المحـاور الاقتصاديـة المتنوعـة ناقشـت مـن خلالهـا دور مؤسسـات التمويـل فـي تحقيـق التنميـة المسـتدامة والإقتصـادي الرقمـي ودوره الهـام الـى جانـب تحديـد التحديـات التـي يواجههـا الإسـتثمار وبحـث الحلـول التـي مـن شـأنها دعـم الاقتصـاد وتحقيـق الإنمـاء المسـتدام

17
آب

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية- الصربية

عقدت جمعية رجال الأعمال الأردنيين لقاء ضم فيه رجال أعمال من الجانب الأردني والصربي في مقر الجمعية وذلك على هامش زيارة وفد من البعثة التجارية الصربية للأردن لبحث أبرز الفرص الاستثمارية المشتركة في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية الى جانب مناقشة أبرز القضايا التي تهم القطاع الخاص من كلا البلدين، الى جانب عقد عدد من اللقاءات الثنائية القطاعية بين كلا الجانبين.

وأكد عضو مجلس الادارة المهندس عبد الحليم عابدين خلال اللقاء على اهتمام الجمعية بتعزيز العلاقات الأردنية الصربية في مختلف المستويات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، مشيراً الى أن الأردن يبذل الجهود ليكون مركز اقليمي لوجيستي لممارسة الأعمال والاستثمار.

وأشار عابدين الى تمتع البيئة الاستثمارية الأردنية بالعديد من المزايا والحوافز الاستثمارية الى جانب انفتاح الأردن تجارياً على باقي دول العالم وارتباطه بعدد من الاتفاقيات التجارية على المستوى العربي والاقليمي والدولي.

ولفت عابدين الى أن قطاع الصناعات الغذائية في الأردن يعتبر من أهم القطاعات كما وتتكامل وترتبط مع صناعات عديدة في قطاعات أخرى مساندة، مبيناً بأن قطاع الصناعات الغذائية يمتلك المقدرة على تلبية حاجات السوق المحلي كما ويصدر الى ما يقارب 70 دولة ويساهم القطاع بشكل أساسي في توفير الأمن الغذائي.

وأعرب عابدين عن استعداد الجمعية على التعاون مع الجانب الصربي في تنظيم عدد من اللقاءات الثنائية في المستقبل القريب خاصة في القطاعات التي تتمتع بمزايا تنافسية والتي من أهمها الأسمدة والألبسة والمنسوجات وكذلك الصناعات الكيميائية والمكونات الصيدلانية.

بدوره، أعرب عضو مجلس الادارة المهندس عبد الرحيم البقاعي عن رغبة القطاع الخاص الأردني بالتعاون مع الجانب الصربي خاصة مع تمتع الأردن بعدد متنوع من القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي تزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية.

كما وأشار البقاعي الى أن الأردن يتمتع بموقع استراتيجي وهام في دول المنطقة كما ويمتلك المقومات التي تجعله مركزاً تجارياً واستثمارياً متميزاً كونه يشكل وجهة آمنة للاستثمار،لافتاً الى أنه جاري حالياً العمل على تطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص.

من جهتها، أكدت دانييلا ستريزاك مساعد مدير غرفة التجارة والصناعة بصربيا على أهمية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين وبما يساهم باقامة مشاريع وأنشطة تجارية، مشيرةً الى أن الهدف من زيارة الأردن هي

لتعريف الجانب الأردني بالقطاعات الاقتصادية التي تتميز بها صربيا والبحث عن أسواق بديلة للاستيراد خاصة السلع الأولية والمواد الخام.

وبينت ستريزاك أن الجانب الصربي قام بدراسة القطاعات الاقتصادية المهتم بها القطاع الخاص ويرغب بالتعاون المشترك فيها ومن أهمها قطاع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي وقطاع لانشاءات الى جانب السياحة العلاجية.

لافتةً الى أن الأردن يتمتع بتجربة مميزة في مجال السياحة العلاجية والتي يرغب الجانب الصربي من الاستفادة منها الى جانب تميز الأردن بقطاع الألبسة وتمتعها بعدد من الثروات المعدنية الهامة كالفوسفات.

وأكدت ستريزاك على أهمية الاتفاق على عقد اجتماعات منظمة دورية على الأقل سنوياً بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين لتحقيق الاستفادة المرجوة.

بدوره، أكد ألكسندر نيكوليتش القنصل الفخري لجمهورية صربيا على أن البلدين يجمعهم علاقات قوية وتاريخية تمكنهم من التعاون المشترك في مختلف المجالات، مشيراً الى أن غرفة الصناعة والتجارة في صربيا تضم نخبة من رجال الأعمال في عضويتها والتي يشكل التعاون معها فرصة للتشبيك من مجتمعي الأعمال من كلا البلدين بشكل أكبر.

وأشار نيكوليتش الى رغبة الجانب الصربي بالتعاون مع الأردن بهدف زيادة نفادية الصادرات الصربية من مختلف السلع الى دول المنطقة المجاورة والاستفادة من موقع الأردن الاستراتيجي. لافتاً الى اهتمام صربيا في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك مجالات الأمن السيبراني.

وأكد نيكوليتش على أهمية العمل على بحث ومناقشة أهم المعيقات التي تواجه القطاع الخاص من كلا الجانبين فيما يتعلق بالتجارة وكذلك الاستثمار، داعياً القطاع الخاص الأردني الى زيارة صربيا والاطلاع على المشاريع والفرص الاستثمارية المتاحة.

واستعرضت المهندسة لينا شحاتيت الخبير الترويجي في وزارة الاستثمار أهم المزايا التنافسية للاقتصاد الوطني وأهمية الموقع الاستراتيجي للمملكة وانفتاحه التجاري من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والإتفاقيات الثنائية واسعة النطاق والعالمية التي يتمتع بها الأردن مع مختلف الدول كالولايات المتحدة وكندا وسنغافوره.

وأكدت على وجود فرصة كبيرة لزيادة حجم التعاون الاقتصادي والاستثماري بين المملكة وصربيا، مشيرةً الى أن قطاع الصناعات الغذائية في الأردن يعتبر من القطاعات ذات القيمة المضافة والأهمية الاقتصادية الكبيرة خاصة مع التوجه الحكومي للتعامل مع هذا القطاع كأولوية وطنية.

كما وتم عقد عدد من اللقاءات الثنائية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية تم من خلالها التعرف على أبرز الفرص الاستثمارية ومجالات التعاون التجارية المتاحة.

الأهمية الاقتصادية لتبني تقنيات الذكاء الصناعي ضمن نسيج الحكومات العربية

منظور جديد للاقتصاد الرقمي في ظل استخدام تقنيات الذكاء الصناعي

بقلم : عيد امجد الصويص
رئيس هيئة مديري جمعية انتاج

يتسارع العالم الحديث في تبني استراتيجيات الذكاء الاصطناعي وتتسابق الدول في تطبيقها لخدمة اقتصادها وزيادة تنافسيتها مع الدول الأخرى سيما ان خدمات وصناعات المستقبل في المجالات العسكرية والصناعية والخدمية والاقتصادية والتطبيقات الطبية والتعليمية والزراعية وغيرها باتت وبشكل رئيس تعتمد على أحد مظاهر استخدام الذكاء الصناعي في عملها لتوفير خدمة أفضل، وأدق وأكثر فاعلية وكفاءة، لا بل تتعداها لتطبيقات لم يكن بالإمكان وجودها وعملها لولا تطور استخدام الذكاء الصناعي في صناعتها وعملها. ولا ينحصر استخدام الذكاء الصناعي في تطبيقات القطاع الخاص التجاري والصناعي والخدمي، بل بات استخدامه في المجال الحكومي ورقمنه عملياتها اساسياً لتحسين نوعية وجودة الخدمات الحكومية وكفاءة اتخاذ القرارات المبنية على توفر البيانات وتحليلها بشكل سريع واكثر دقة بالإضافة لتمكين القطاع الخاص ورفد اقتصاداتها.

الا انه ما زال تبني القطاع الحكومي للذكاء الاصطناعي في مراحله الأولى، وينمو بوتيرة تكاد تكون متباطئة وذلك عند مقارنتها مع تبني القطاع الخاص لتلك التطبيقات. ولا يعود ذلك لعدم فهم القطاع الحكومي لأهمية الذكاء الاصطناعي في الإدارة المستقبلية لعملياتها وانما لعدة عوامل تتعلق بجاهزيتها لاحتواء مثل هذه القفزة التقنية ونقص التمويل المتاح لتبني الذكاء الاصطناعي ضمن الموازنات الحكومية، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

–ما زالت العديد من الدول العربية تفتقر الى استراتيجيات واضحة للذكاء الاصطناعي، بينما أخرى قد وضعت استراتيجيات لذلك، ولكن تطبيقها وأثرها ما زال بخطواته الأولى.

– افتقار العديد من الدول العربية للبنية التشريعية والضرورية منها لحماية مقدم الخدمة ومتلقيها، كيفية ومدى استخدامها، والى ما شابه.

– عدم جاهزية رأس المال البشري للتعامل مع تلك التطبيقات في الجهاز الحكومي.

– عدم وجود دراسات مرجعية لمقارنة وفهم تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي بين القطاع الحكومي والخاص وما هي الأوجه التي يجب ان تركز عليها الحكومة كدور أساس لها وما يجب ان يتبناه القطاع الخاص من اجل العمل بتكاملية لتحقيق الأهداف المرجوة من استخدام تقنيات الذكاء الصناعي.

– عدم توفر موازنات واضحة لتطوير الذكاء الصناعي وتطبيقاته في الدول العربية او لتطبيقه داخل كيانها الحكومي لا سيما انه يمثل نقلة نوعية تتطلب الكثير من الدعم المادي وموازنات ضخمة للدراسة وإعادة الهيكلة والتطبيق وإدارة التغيير.

ونرى هنا تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية وطريقة تعاملها مع الذكاء الاصطناعي وادخاله ضمن نسيج عملها الحكومي، فمثلاً،

نرى بدولة الامارات اهتماماً كبيراً ومتزايداً بالذكاء الاصطناعي تبلور في وضع استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي وخصصت له وزارة مستقلة ضمن حكومة الدولة عام 2017 ، ومن اهداف هذه الاستراتيجية بالإضافة لتحسين الخدمات الحكومية وأداء المشاريع واتخاذ القرارات والنمو الاقتصادي، استخدام الذكاء الاصطناعي في تعديل الخلل بسوق العمل والتركيبة السكانية والذي من شأنه المساهمة بزيادة الاعتماد على راس المال البشري المحلي والتقليل من الاعتمادية على الأجانب، وخلق بيئة ممكنة لتطوير وتسريع تفعيل تطبيقات الذكاء الاصطناعي على كافة المستويات الحكومية والخاصة.

والسعودية مثلاً، أصدرت الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي والتي تدعم كافة المبادرات والفرص المتاحة لتكون سباقة في الريادة العالمية في مجال الذكاء الصناعي، وذلك ضمن خطة واضحة ومتعددة المراحل تغطي السياسيات الضرورية والمهارات اللازمة والاستثمار المطلوب لتحقيق اهداف الاستراتيجية بالإضافة لدع عمليات البحث والابتكار وتطوير النظام البيئي. التي تعتمد على البيانات في العالم.

وقد طرحت الأردن حديثاً مسودة استراتيجية الذكاء الاصطناعي وخطتها التنفيذية للأعوام 2023-2027 للاستشارة العامة والتي جاءت تطبيقاً للسياسة العامة للذكاء الاصطناعي والتي كانت قد أطلقتها في عام 2020، والتي تحتوي على رؤية واضحة تطمح الى الارتقاء بالأردن ليكون من الدول الرائدة والمنافسة على مستوى الإقليم بهذا المجال وتمهد لتطوير بيئة تشريعية وتكنولوجية ورياية قادرة على جذب الاستثمارات الضرورية بمجال الذكاء الصناعي لاسيما ان الأردن تتمتع بمنظومة بشرية مؤهلة تقنياً لدرجة عالية وبنية تحتية متطورة.

بينما نرى بعض الدول الأخرى ما زالت في بداية دراسة ادخال الذكاء الاصطناعي في هيكليتها واصدار السياسات المتعلقة بذلك مثل العراق.

بغض النظر عن المراحل التي قطعتها الحكومات العربية في مجال ادخال استراتيجيات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في دولها الى ان جميعها تتفق على الأهداف الأساسية من وراء تطبيقها وخاصة ما له من أثر اقتصادي مباشر وغير مباشر والتي يمكن ان نلخصها بما يلي:

– تحسين نوعية وجودة الخدمات والبيانات الحكومية المقدمة وبالتالي أثرها الكبير على المواطن والتنبؤ باحتياجاته وتقديم خدماتها له مسبقاً (الخدمات الاستباقية) وكذلك الأثر المتوقع على تحسين اتخاذ القرارات وبشكل وقتي وبدقة اعلى

– تطوير الخدمات الطبية والرعاية الصحية في المستشفيات

– تفعيل التعلم عن بعد ورفع جودة التعليم التقليدي في المؤسسات التعليمية في جميع المراحل.

– تطوير الأنظمة المالية وأساليب الحماية المختلفة والشمول المالي

– تمكين القطاع الخاص لتوظيف الذكاء الصناعي والمساهمة في النمو والازدهار والتطور الاقتصادي واستخدام الذكاء الاصطناعي في حل المشكلات الأساسية في كافة القطاعات بالإضافة للتكامل مع خدمات القطاع الحكومي.

– دور الذكاء الاصطناعي بالاقتصاد السياسي وأثره على صانعي السياسات والمحللين والتركيز على ابتكار الحلول كنتاج مهم لزيادة القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وفهم المشاكل.

– زيادة تنافسية الدول اقتصادياً في ظل التسارع بين الدول جميعها على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم اقتصادها وزيادة انتاجيتها وتصدير خدماتها وصناعتها في ظل منافسة شرسة سيكون المستفيد فيها هو القادر على توظيف التقنية الحديثة بالابتكار وزيادة الكفاءة والفاعلية.

ان تبني الحكومات العربية المدروس لتقنيات الذكاء الاصطناعي سيفتح المجال لابتكارات لا حدود وإمكانات هائلة لا يمكن ان تتجاهلها إذا ارادت الارتقاء في اقتصادها وزيادة الرفاهية المجتمعية والذي هو أساس عمل الحكومات، لا سيما في ظل التطور الهائل والمتسارع وما يشهده العالم من تحولات في ظل الثورة الصناعية الرابعة والذي سيكون الذكاء الاصطناعي فيه هو المحرك الأساسي لأي تقدم وازدهار ونمو.

شركة التأمين الإسلامية ... أمان ونماء منذ التأسيس

شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامي في الأردن تأسست عام 1996م برأس مال وقدره 2 مليون دينار أردني وأصبح الآن 15 مليون دينار أردني. وقد أنشئت شركة التأمين الإسلامية على أساس نظام التأمين التعاوني المقر شرعاً من المجامع الفقهية وهيئات كبار الشرع الحنيف كبديل شرعي عن التأمين التجاري. وهي شركة مالية تُدير أموالها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أساس الوكالة بأجر معلوم ، والمضاربة بأموال حملة الوثائق.

حققت شركة التأمين الإسلامية نجاحات متواصلة خلال مسيرتها منذ التأسيس، وقد ساهمت في إنشاء عدة شركات تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين الإسلامي في كل من اليمن، لبنان، السعودية وتونس . وكما صدر عن الشركة العديد من المؤلفات حول موضوع التأمين التكافلي الإسلامي مما جعلها منارة للعمل التأميني الإسلامي ومثالاً يُحتذى به لدى العديد من شركات التأمين التكافلي محلياً وعربياً ودولياً.

وحصدت شركة التأمين الإسلامية العديد من الجوائز خلال مسيرتها كان آخرها جائزة الابتكار والتميز في تطوير خدمات التكافل لعام 2017، وجائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في الأردن لعامي 2021 و2022 على التوالي من مجلة World Finance.

شركة التأمين الإسلامية م.ع.م
The Islamic Insurance Co.
ISO 9001:2015 Certified
الإدارة العامة: عمَّان، شارع وصفي التل ، مجمَّع الطباع (94)

Tel: 06-562 0151
Fax: 06-562 1414
Email: Islamicinsurance@tiic.com.jo
Website: Islamicinsurance.jo

20
آب

انعقاد المنتدى الاستثماري الأردني– الجزائري

أختتمت في العاصمة عمان فعاليات المنتدى الاستثماري الأردني الجزائري والذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، وتم بحث تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية الجزائرية في مختلف المجالات وإيجاد سُبل لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وفتح آفاق جديدة لإقامة المشاريع الاستثمارية، والتشبيك بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين و ضم المنتدى مشاركة لنخبة من رجال الأعمال الأردنيين والجزائريين الممثلين لعدد من القطاعات الاقتصادية الهامة.

البقاعي: يمتلك الأردن العديد من المقومات التي تتيح له أن يكون مركزاً اقليمياً للأعمال وبوابة لدخول أسواق المنطقة

وافتتح أمين سر جمعية رجال الأعمال الأردنيين العين المهندس عبد الرحيم البقاعي أعمال المنتدى مؤكداً بأن لقاء اليوم هو انعكاس لجهود الجمعية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين في مختلف المجالات، وبما يساهم في اقامة مشاريع استثمارية مشتركة و زيادة حجم التجارة البينية، لافتاً الى امتلاك الأردن للعديد من المقومات التي تتيح له أن يكون مركزاً اقليمياً للأعمال وبوابة لدخول أسواق المنطقة، ولتمتع القطاعات الاقتصادية بمزايا تنافسية متنوعة الى جانب اتسام الاقتصاد الأردني بالانفتاح التجاري مما يتيح المجال للجانب الجزائري الاستفادة من مزايا الاتفاقيات التجارية الحرة ، التي يرتبط بها الأردن مع أهم التكتلات الاقتصادية العالمية، كما ويمكن للجانب الأردني الاستفادة من خبرة الجانب الجزائري واتفاقياته التجارية في الدخول الى السوق الافريقي.

وأشار البقاعي الى امتلاك القطاعات الصناعية الأردنية المتطلبات اللازمة لدخول السوق الجزائري خاصة في مجالات المكونات الصيدلانية، الألبسة، الصناعات الكيميائية والأسمدة، الى جانب صناعات البلاستيك والمطاط والصناعات المعدنية والتي تمثل جميعها فرصاً تصديرية غير مستغلة بالشكل الكامل بعد.

واستعرض البقاعي عدداً من النقاط التي تهم مجتمع الأعمال الأردني منها العمل على تذليل الصعوبات التي تحد من الاستفادة من الفرص المتاحة لدى كلا الجانبين وذلك من خلال التوجه نحو تفعيل اتفاقية التجارة الثنائية الموقعة بين البلدين في عام 1997 بشكل أكبر وزيادة دور اللجنة الفنية التجارية المشتركة والتي تم انشائها بموجب الاتفاقية مع التأكيد على أهمية التوجه نحو وضع خارطة طريق لتنويع قاعدة السلع المتبادلة بين الجانبين وتقليل المعوقات الجمركية وغير الجمركية لتسهيل انسيابية السلع، خاصة وأن حجم التبادل التجاري وكذلك الاستثماري لا يزال أقل من مستوى الطموحات.

ولفت البقاعي الى أن حجم التجارة البينية في نهاية عام 2020 ما يقارب 174 مليون دولار شكلت الصادرات الأردنية منها 49 مليون دولار بينما المستوردات بلغت 124.8 مليون دولار، مما يعكس أن عجز الميزان التجاري يصب في صالح الجزائر، أما بالجانب الاستثماري فبلغ ترتيب الجزائر على مستوى الدول المستثمرة في سوق عمان المالي المرتبة 65 من أصل 95 في عام 2021 بقيمة استثمارات 51.3 ألف دولار.

وأكد البقاعي على أهمية مواصلة تنظيم لقاءات مشتركة بين مجتمعي العمال من كلا الجانبين وتوفير قاعدة معلومات ثنائية معتمدة تتضمن جميع المعلومات التي تهم المستثمرين من الجانبين الأردني والجزائري من تشريعات وأنظمة والفرص المتاحة للاستثمار وكذلك للاستيراد والتصدير.

مبيناً أنه في ظل الظروف الراهنة التي فرضتها الأزمات العالمية، كالحرب الروسية-الأوكرانية أصبح التوجه العالمي نحو الاستثمار في الأمن الغذائي لتجنب التأثر بانقطاع سلاسل التوريد وتقلبات الأسعار، مما يستدعي الاهتمام بالاستثمار العربي المشترك في مجالات الصناعات الغذائية، القطاع الزراعي والثروة الحيوانية من خلال استراتيجية تدعم الأمن الغذائي وتشجع توجيه المزيد من الاستثمارات نحوه ويمكن التعاون في هذا الشأن على مستوى القطاع الخاص من كلا البلدين.

تفارت: المنتدى يعكس عمق العلاقات القوية والتاريخية بين القيادتين والشعبين

بدوره، ثمن السيد محمد تفارت ممثل رئيس الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل ورئيس الفدرالية الوطنية للصحة عقد المنتدى الأردني الجزائري في دورته الأولى الذي جاء ليعكس عمق العلاقات القوية والتاريخية بين القيادتين والشعبين اللذين تحدوهما رغبةً في توطيد الشراكة الاقتصادية لتكون في مستوى تلك العلاقة المتميزة بين البلدين.

وأكد ضرورة إقامة شراكات قوية بين البلدين وبناء تكتلات اقتصادية لدعم وزيادة الأنشطة الاستثمارية ومناخ الأعمال المشتركة بين الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل ونظيرتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

ولفت إلى أن بلاده أعطت للجانب الاستثماري أهمية كبرى، ولاسيما بعد صدور قانون الاستثمار الأخير، مشيراً إلى الإجراءات التحفيزية والتسهيلات التي يمنحها هذا القانون للانتعاش الاقتصادي وجلب المستثمرين وفق شراكة مثمرة وفعالة.

وأكد تفارت أهمية المشاركة في فعاليات المنتدى الناجح بكل المقاييس الذي وفر له المنظمون كل أسباب التوفيق لمصلحة الشعبين في المجال الاقتصادي المتطور الذي نهدف إليه جميعا عبر سلسلة المشروعات المشتركة والاستثمارات الواعدة التي تسعى إلى تحقيقها عبر اتفاقيات بناءة ومريحة للطرفين.

العموش: السفارة الأردنية لدى الجزائر ستبذل قصارى جهدها لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين

عبر السيد شاكر العموش سفير المملكة لدى الجمهورية الجزائرية عن أمله بأن يكون المنتدى بداية لتأسيس شراكات متينة بين البلدين، تحقق نوعاً من التكاملية الاقتصادية وزيادة مبادلاتهما التجارية وتعزيز فرص الاستثمار، مؤكداً أن الأردن يزخر بالفرص الاستثمارية الواعدة ومقومات داعمة لها.

وأشار إلى أن المنتدى يشكل دافعاً قوياً بمجال السياحة العلاجية وتبادل الزيارات والاستثمارات السياحية، داعياً الجانب الجزائري للاطلاع على التجربة الأردنية بمجال السياحة العلاجية وفتح الآفاق أمام تبادل الخبرات والتدريب بمجال السياحة والفندقة.

ولفت إلى أن التجارة البينية بين البلدين متواضعة مقارنة بإمكانياتهما وما يجمعهما من علاقات ودية وأخوية على مختلف الصعد، داعياً إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص من الطرفين لمزيد من الانفتاح وتعزيز التبادل الاقتصادي وأكد العموش أن السفارة الأردنية لدى الجزائر ستبذل قصارى جهدها لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين وتقديم كل التسهيلات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين، مشدداً على ضرورة تكثيف زيارات الوفود الاقتصادية.

لبيض: حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى 72 مليون دولار خلال الربع الأول من العام الحالي 2022

من جهتها، أكدت السيدة أسماء لبيض القائمة بالأعمال بالنيابة بالسفارة الجزائرية لدى المملكة أن المنتدى يعد إحدى سبل تعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي المشترك والاستثمارات وإزالة المعيقات في ظل وجود رغبة قوية من قيادتي البلدين لتعزيز العلاقات الاقتصادية، بما يتناسب مع الإمكانيات المتوفرة.

وأشارت إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى 72 مليون دولار خلال الربع الأول من العام الحالي 2022، مقابل 32 مليون دولار للفترة نفسها من العام الماضي، مؤكداً أن هذا يعكس رؤى الجانبين في تطوير مبادلاتهما التجارية.

وتعد المواد الصيدلانية والمنتجات الطبية والمنتجات الكيماوية المتنوعة، أبرز صادرات الأردن للجزائر، فيما أبرز المستوردات تتركز بالمنتجات الكيماوية غير العضوية والمحضرات الغذائية المتنوعة والوقود المعدني وفقاً للبيض.

وشددت لبيض على ضرورة تعزيز التعاون الصناعي كونه يمتلك ميزات تنافسية عالية بالعديد من القطاعات الإنتاجية، حيث تعد السوق الجزائرية إحدى أهم الأسواق العالمية وبوابة للقارة الإفريقية، إضافة لوفرة الموارد والإمكانيات البشرية، فيما تعد المملكة بوابة إقليمية وعالمية للتبادل الاقتصادي مع مختلف دول العالم بفعل الاتفاقيات التجارية التي تربطها مع تكتلات اقتصادية دولية.

القطارنة: الأردن يطمح لأن يكون مركزاً لوجستياً إقليمياً نظراً لموقعه الاستراتيجي كبوابة عبور بين أوروبا الشرقية وتركيا مع دول الخليج العربي

من جهته، دعا عطوفة السيد زاهر القطارنة أمين عام وزارة الاستثمار القطاع الخاص الجزائري والأردني، لتبادل وجهات النظر وتبادل الأفكار، بما يكفل تعزيز العلاقات الاقتصادية التجارية بين البلدين الشقيقين، وتكثيف الزيارات المتبادلة للوفود الاقتصادية والتجارية للاطلاع على ما تزخر به الخارطة الاستثمارية والتجارية، والعمل على إقامة المشاريع والشراكات المختلفة.

وأكد القطارنة حرص وزارة الاستثمار على توفير جميع التسهيلات اللازمة للاستثمارات الجزائرية في الأردن، وبذل كل ما يمكن لتثبيت وتعزيز حضورها على خارطة الاستثمار بالمملكة التي تعتبر مركزاً إقليمياً للتجارة والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقال: «بالرغم من العديد من الصدمات والتحديات الخارجية التي يواجهها الأردن، والعبء الذي فرضته على موارده المتاحة إلا أن الاقتصاد استمر في تحقيقه للعديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وتحقيقه لنسب نمو مرضية في ظل هذه الظروف، كما يقدم نفسه كواحد من أكثر بيئات الأعمال والاستثمار جاذبية وتمكيناً في المنطقة».

وأوضح القطارنة أن الحكومة تدرك، بأن المحافظة على جودة بيئة الاستثمار في الأردن تتطلب إصلاحات وتحسينات مستمرة وإزالة العوائق الحالية أو المحتملة، مؤكداً أن رؤية التحديث الاقتصادي تعتبر بمثابة خارطة طريق للسنوات العشر القادمة ونقطة تحول هامة، حيث ستضمن إطلاق إمكانات الاقتصاد الأردني لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

وقال: «لقد تبنت الحكومة عدداً من الأولويات في المجالات التنظيمية والمؤسسية بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والارتقاء في بيئة الأعمال والاستثمار في المملكة حيث عملت على توحيد مرجعيات الاستثمار، من خلال إنشاء وزارة الاستثمار كجهة مسؤولة عن إدارة ورعاية شؤون الاستثمار في المملكة، وتنظم رحلة المستثمر من خلال بوابة واحدة وتكون معنية بالقضايا المرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى العمل على جذب الاستثمارات الخارجية وتحفيز الاستثمارات المحلية وتنظيم مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص».

وأضاف أنه يجري حالياً الإعداد لإنجاز قانون جديد ينظم بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن، ويتماشى مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال ومن المتوقع إقراره قريبا بعد الانتهاء من مناقشته في مجلس الأمة.

ولفت إلى أن فرص التجارة والاستثمار في الأردن غنية ومتاحة، حيث يركز الأردن على العديد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية، والمنتجات الصيدلانية، والخدمات اللوجستية، والسياحة والسياحة العلاجية.

وقال القطارنة «إن الأردن يطمح لأن يكون مركزاً لوجستياً إقليمياً نظراً لموقعه الاستراتيجي كبوابة عبور بين أوروبا الشرقية وتركيا مع دول الخليج العربي، مبينا أن المملكة توفر فرصاً لجذب استثمارات خارجية في قطاع البنية التحتية مثل الطاقة، والنقل والقطاعات الرئيسية الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة».

وعلى هامش أعمال المنتدى وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين مذكرة تعاون مع الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل و تهدف الاتفاقية التي وقعها أمين سر الجمعية العين المهندس عبد الرحيم البقاعي وعن الكنفدرالية الأمينة العام بن شوبة فتيحة الى تدعيم علاقات التعاون بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وتطوير العمل المشترك وبما يخدم ويوسع آفاق العلاقات الاقتصادية بين كلا البلدين.

كما و تهدف الاتفاقية الى تشجيع التعاون المشترك بين مجتمعي الأعمال مما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية بين البلدين وتبادل المعلومات الاستثمارية وتبادل زيارات الوفود التجارية بالاتجاهين، وتعتبر الاتفاقية خطوة مهمة لتعميق العلاقات الثنائية في مختلف المستويات والهادفة الى دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة النمو وتوفير فرص عمل من خلال جذب الاستثمارات الجزائرية والاستفادة من العلاقات التاريخية التي تجمع البلدين.

وأكد البقاعي بأن الاتفاقية تأتي إنطلاقاً من حرص الجمعية على تفعيل دورها في تعزيز البيئة الاستثمارية بالمملكة واستقطاب الاستثمارات الجزائرية وإتاحة الفرصة أمام أصحاب الأعمال من كلا البلدين للتشبيك فيما بينهم واقامة شراكات بمختلف القطاعات الاقتصادية.

كما وأكد البقاعي بأن مجتمع الأعمال الاردني يتطلع لتوسيع أنشطة الأعمال التجارية والاستثمارية ودخول الصناعات الأردنية بشكل اكبر الى السوقين الجزائرية والافريقية ، مشيراً الى أن الجمعية تسعى الى وضع خطة عمل مشتركة تستهدف عقد اللقاءات المستمرة بين الجانبين لتحديد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

وفي أعمال الجلسة الأولى تحت عنوان « آفاق الفرص الاستثمارية في الأردن» تم تقديم عدد من العروض التقديمية.

الهميسات: نعمل على تلبية الطلب المتزايد للاستثمار في المناطق الحرة والتنموية وجذب استثمارات نوعية

أكد عطوفة الدكتور خلف الهميسات، رئيس المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية على أن المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية تشكل الذراع الاستثماري للمملكة كما وتساهم في إنشاء وإدارة هذه المناطق لتطوير المناخ الاستثماري برؤية شمولية أوسع. واستعرض الهميسات موجزاً حول الأهمية الاقتصادية والدور التنموي للمناطق الحرة والمناطق التنموية والمزايا التي تقدمها للمستثمرين فتمتلك المجموعة ستة مناطق حرة عامة في كل من الزرقاء، المطار، الكرامة، سحاب، الكرك، الموقر.

وأشار الهميسات إلى أن تلبية الطلب المتزايد على الاستثمار في المناطق الحرة والتنموية وجذب استثمارات نوعية وتوفير فرص عمل جديدة للأردنيين هو الغاية، لافتاً إلى وجود العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في المجالات الصناعية والتجارية وكذلك الخدمية.

وبين الهميسات الى وجود العديد من الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة من أهمها الإعفاء من ضريبة الدخل على ارباح الصادرات من السلع والخدمات وكذلك تجارة الترانزيت، وإعفاء المباني من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي الى جانب توفير خدمة النافذة الواحدة للمستثمرين وغيرها العديد من المزايا.

كما واستعرض الهميسات موجزاً حول المناطق التنموية والتي أهمها منطقة البحر الميت التنموية، لافتاً الى أن قانون الاستثمار الأردني يمنح اعفاء على الدخل الضريبي نسبته 10% بالإضافة الى إعفاء من الرسوم الجمركية

على جميع المواد والأجهزة المستخدمة في تأسيس وبناء المشروع.

كما وعرف الهميسات الجانب الجزائري بعدد من المشاريع الاستثمارية الهامة في منطقة عجلون التنموية و منطقة البحر الميت التنموية خاصة في المجالات السياحية والترفيهية وكذلك الطبية.

الكيلاني: السياحة العلاجية تأخذ حصة كبيرة من اهتمام الهيئة بالسوق الجزائري

بدوره، أشار السيد خالد الكيلاني، ممثل هيئة تنشيط السياحة في السوق الجزائري الى وجود تعاون مستمر بين جمعية رجال الاعمال الاردنيين وهيئة تنشيط السياحة بهدف التركيز على القطاع السياحي الأردني، والعمل على تطويره والنهوض به بما يتلائم وحجم الطلب المتزايد على المنتج السياحي الأردني وبالأخص بعد انتهاء جائحة كورونا التي استمرت ما يقارب العامين وأثرت بشكل كبير على القطاع السياحي، وحيث أنه بدأ بالتعافي والنهوض من جديد، فقد بات من المهم أن نتكاتف جميعا لما فيه مصلحة هذا القطاع وبالتالي مصلحة الوطن ككل.

وبين الكيلاني بأن هيئة تنشيط السياحة هي الذراع التسويقي والترويجي للمنتج السياحي الأردني بالخارج ومنها الدول العربية والتي تعطيها الهيئة أهمية كبيرة، خاصة بسبب قربها الجغرافي والاجتماعي للاردن، وبما أن الجزائر الشقيق جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، فقد بدات الهيئة بتسويق الأردن كوجهة سياحية في الجزائر في بداية العام (2018) وبالتعاون مع الشريك الاستراتيجي والناقل الجوي الوطني شركة الملكية الاردنية، لما يتمتع به من منتج سياحي مختلف كالسياحة الدينية، السياحة البيئية بانواعها، السياحة العلاجية والاستشفائية، السياحة الثقافية، وسياحة الاستجمام.

وأشار الكيلاني الى أن هيئة تنشيط السياحة تقوم بالتواصل المستمر مع وكلاء الأسفار ومنظمي الرحلات في جميع ولايات الجزائر، وقامت على مدار السنوات السابقة بدعوة العديد من منظمي الرحلات ووكلاء الأسفار في رحلات استطلاعية لتعريفهم على المنتج السياحي الأردني، وتحفيزهم على تنظيم برامج سياحية للأردن، وذلك من خلال عقد ورشة عمل مع نظرائهم الأردنيين في نهاية كل رحلة بهدف تبادل العروض والبرامج السياحية والخدمات التي يمكن لنظرائهم الأردنيين تقديمها لهم، وأيضا شاركت هيئة تنشيط السياحة بأكثر من معرض متخصص بالسياحة في الجزائر مثل صالون الحج والعمرة بالعاصمة الجزائر والمعرض الدولي للسياحة والأسفار في وهران، بالإضافة إلى إطلاق عدة حملات اعلانيه بالعديد من وسائل الإعلام الجزائرية المختلفة، وأيضا استضافة اعلاميين ومؤثرين (مدونين) على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تحفيز الأخوة الجزائريين لزيارة بلدهم الثاني الأردن.

وأكد الكيلاني على أن السياحة العلاجية تأخذ حصة كبيرة من اهتمام الهيئة بالسوق الجزائري، خاصة بأن الأردن يملك مقومات عديدة وسمعة طيبة بهذا المجال في الجزائر وبقية الدول العربية، حيث أن هنالك زيادة ملحوظة في أعداد المرضى الجزائريين المهتمين بالعلاج في الاردن، رغم توقف عمل خطي الطيران المباشر بين البلدين بعد جائحة كورونا. كما وتم عرض فيلم قصير عن بعض النشاطات التسويقية التي تقوم بها الهيئة في الجزائر

الحموري: 60% من إجمالي المستشفيات في الأردن هي مستشفيات خاصة بحجم استثمار يتجاوز 4 مليار دينار

استعرض الدكتور فوزي الحموري، رئيس جمعية المستشفيات الخاصة في الاردن، عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين فرص الاستثمار في القطاع الصحي وأبرز ميزات الاستثمار في هذا القطاع الهام لافتاً الى نجاح الأردن ببناء منظومة صحية متكاملة ومتميزة كما وحقق نجاحات طبية جعلته يكتسب سمعة جيدة فأصبح الأردن قبلة العلاج الاولى في الإقليم فيستقبل ما يقارب 250 ألف مريض سنوياً كما ويتجاوز إجمالي الدخل الناتج عن السياحة العلاجية المليار دولار سنوياً.

وبين بأنه يتم اعفاء المستشفيات حسب قانون الاستثمار من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مواد الانشاء والتجهيزات الطبية عند التأسيس وعند التحديث، كما ولا يوجد ضريبة مبيعات على الخدمات الطبية بل هناك 4% ضريبة مبيعات على الادوية و16% ضريبة مبيعات على المستلزمات الطبية، أما ضريبة الدخل على المستشفيات 20%.

ولفت الحموري الى أن أكثر من 60% من إجمالي المستشفيات في الأردن هي مستشفيات خاصة ويبلغ حجم الاستثمار فيها ما يتجاوز 4 مليار دينار بعدد عاملين يتجاوز 35 ألف.

وأكد الحموري بأن الأردن أفضل مقصد للسياحة العلاجية فيتميز بتكلفة علاج تنافسية وكوادر طبية متميزة أكسبته سمعة طيبة، كما ويشكل قطاع الصناعات الدوائية قصة نجاح تشكل فرصة للاستثمار الى جانب الاستثمار في المنتجعات الاستشفائية ومنتجات البحر الميت.

وأشار الحموري الى وجود ما يقارب 23 شركة أدوية أردنية، ومعظم المنتجات معتمدة من FDA و GMP كما ويتم تصدير ما يقارب 70% من المنتجات كما و يتم التصدير إلى أكثر من 70 دولة بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأردن والجزائر في المجال الصحي فهناك العديد من المجالات من أهمها المستشفيات، التدريب والتأهيل، برنامج الطبيب الزائر، ونقل المعرفة.

الخضيري: قطاع المقاولات يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الاقتصاد الأردني

استعرض المهندس أيمن الخضيري، نقيب نقابة مقاولي الانشاءات الأردنيين، عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين مميزات الاستثمار في قطاع المقاولات والانشاءات لافتاً الى أن قطاع المقاولات يعتبر من أكبر القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الاقتصاد الأردني ، وهو القطاع الاكبر في توفير فرص العمل والتقليل من حجم البطالة، حيث يستوعب معظم الصناعات المساندة، ويشغل معظم القطاعات التجارية و الخدمات الهندسية والمالية وغيرهم.

وبين الخضيري بأنه يعمل في هذا القطاع ما يقارب 3000 شركة اردنية تملك امكانيات و خبرات عالية، قادرة على تنفيذ معظم انواع المشاريع الانشائية والهندسية التقليدية والمتخصصة.

وأشار الخضيري الى أنه في ظل رؤية جلالة الملك ومع دخول المئوية الثانية ومرحلة الانفتاح على الاقتصادي العالمي التي يقودها جلالته مع العالم المحيط، وتنفيذا لكبرى المشاريع ناقل البحرين، سكة الحديد بين العقبة والماضونة، المدينة الجديدة، سكة حديد عمان الزرقاء، والمرحلة الثانية من الباص السريع الخ) ، مشاريع إعادة الأعمار في الدول المجاورة والمشاركة في المشاريع العملاقة (نيوم).

وأكد الخضيري على أن أحد أوجه الاستثمار في الأردن ، الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة خاصة مع تميز الأردن في هذا القطاع.

النجمي: ويصدر الأردن الأدوية الى ما يقارب 78 دولة بحجم صادرات بلغت 594 مليون دولار

قدم السيد وسيم النجمي، رئيس الاتحاد الأردني لمنتجي الادوية والمستلزمات الطبية، عضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين موجزاً حول قطاع الصناعات الدوائية في الأردن مشيراً الى أن هناك ما يقارب 23 مصنع للأدوية ويعد قطاع الصناعات الدوائية رابع أكبر قطاع من حيث الصادرات الصناعية بما نسبته 7% من الصادرات الأردنية هي من الأدوية ويصدر الأردن الأدوية الى ما يقارب 78 دولة بحجم صادرات بلغ في عام 2021 ما قيمته 594 مليون دولار.

وأكد النجمي على تمتع قطاع الصناعات الدوائية بالعديد من نقاط القوة فيتمتع الأردن بسمعة قوية في مجال صناعة الأدوية والتصدير الى أسواق مرموقة عديدة والتركيز على الأبحاث والتطوير الى جانب تمتعه بالأيدي العاملة الماهرة.

كما واستعرض النجمي عدداً من مجالات التعاون بين الأردن والجزائر في مجال الصناعات الدوائية من ضمنها التوسع المشترك بهدف زيادة نطاق التصنيع جغرافياً في الشرق الأوسط وافريقيا الى جانب عقد اتفاقيات مشتركة لغايات تسويق وتوزيع الأدوية واقامة تجارب سريرية كذلك.

وفي أعمال الجلسة الثانية تحت عنوان نبذة عن الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل وآفاق الفرص الاستثمارية في الجزائر استعرض السيد حارك نصر الدين عضو المكتب التنفيذي ورئيس الفدرالية الوطنية للنقل والسياحة في الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل نبذة تعريفية حول الكنفدرالية فأشار الى أنها تعتبر نقابة معتمدة ومن أعرق المؤسسات الخاصة والتي تم تأسيسها في عام 1990. وتساهم الكنفدرالية في علاقاتها الدولية في تنمية مصالح متعاوينيها والتي تتبع نفس الأهداف.

كما وتعتبر الكنفدرالية شريك وعضو مساهم في الاقتصاد الوطني الجزائري، وساهمت بتنظيم 22 ملتقى ثلاثي مع الحكومة وتضم 15 فيدرالية ضمن الكنفدرالية.

وتعتبر الكنفدرالية شريك في منظمة العمل العربي وتساهم في التقرب من المستثمرين ومعالجة العقبات التي تواجههم وتوفير المعلومات الاقتصادية والتقنية وتشجيع اللقاءات المشتركة.

واستعرض ممثلين من الفيدرالية الوطنية للتجارة بالجملة وكذلك الفدرالية الصناعية موجزاً تعريفيا حول القطاعات لافتين الى وجود ما يقارب 300 متعامل اقتصادي تحت غطاء فيدرالية التجارة بالجملة، والهادفة الى التعامل والتواصل مع المستثمرين وخلق فرص عمل جديدة للاستثمار.

الاستثمار في قطاع المقاولات والطاقة المتجدده

بقلم: المهندس ايمن الخضيري
نقيب مقاولي الإنشاءات الأردنية

لقد كان شعارنا في نقابة المقاولين على الدوام هو تحقيق مصلحة هذا القطاع وبناء علاقة تشاركية حقيقية مع كافة الجهات ذات العلاقه بعمل المقاول لخدمة وتطوير هذا القطاع ودفعه نحو الإمام ورفد هذا القطاع بالخبرات الضرورية لإستمرار عمله وازدهاره وتطوره.

لقد كان شعارنا في نقابة المقاولين على الدوام هو تحقيق مصلحة هذا القطاع وبناء علاقة تشاركية حقيقية مع كافة الجهات ذات العلاقه بعمل المقاول لخدمة وتطوير هذا القطاع ودفعه نحو الإمام ورفد هذا القطاع بالخبرات الضرورية لإستمرار عمله وازدهاره وتطوره.

وإن قطاع المقاولات له من الأهمية الكبيرة التي يحتلها في الإقتصاد الوطني من حيث سرعة توليده لفرص العمل حيث يشغل القطاع عند تعافيه ما يقارب 100 ألف مستخدم يدفع لهم رواتب مجزية تكلف ما يقارب 15% من قيمة المشاريع، حيث يعد هذا القطاع المشغل الأكبر للعمالة ومحرك لـ140 قطاع مساند له في المملكة، والأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. وعليه يجب تحفيز وتشجيع الاستثمار في قطاع المقاولات من خلال تنفيذ مشاريع استثماريه كبرى في قطاعات الطاقه البديلة والسياحة والبُنى التحتية لتحريك عجلة الإقتصاد الذي يعد عصب الحياة في مملكتنا الحبيبة.

ونحن كمقاولين نقول ان لقطاع المقاولات الاردني تاريخه وخصوصيته حيث إستطاع هذا القطاع وبجهد منتسبيه وخلال سنوات عمله تحقيق إنجازات عظيمة وكبيرة ساهمت في بناء هذا الوطن ورفعته وازدهاره وبناء سمعة وثقة كبيرة حققها بالإصرار والمثابرة والإنتماء لهذا الوطن.

وتعتبر شركات المقاولات الأردنية الأكثر قدرة من حيث الإمكانيات والخبرات التي تؤهلها للقيام بدور أساسي في إعادة إعمار دول الجوار العربي لكن لابد من التنسيق في هذا المجال مع الأشقاء المقاولين في تلك الدول والعمل على إيجاد صيغ للتعاون مع تسهيلات حقيقية خاصة في المشاريع الممولة من الخارج وتبسيط شروط التأهيل ليتاح للمقاول الأردني المشاركة في هذه المشاريع.

آملين تظافر الجهود لتحقيق رؤى وتطلعات صاحب الجلالة الهاشمية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه بتشجيع وتسهيل الإستثمارفي قطاع المقاولات وذلك من خلال:

* دراسة المديونية على المقاولين والتسهيلات المصرفية الممنوحة لهم ووضع الحلول والمقترحات لمعالجة الخلل مع الجهات المصرفية بما يخص تمويل المشاريع المحليه والدعم الحكومي لكفالات المقاولين في المشاريع الخارجي.
* دراسة حجم العمل في قطاع الإنشاءات في القطاع الخاص والعام وبيان حجم الإستثمار في هذا القطاع وحصة المقاول الأردني منه للحد من تغول الشركات الأجنبية وبيان حجم العمل الذي تقوم به هذه الشركات ووضع آلية لتطبيق المادة (17/16) من القانون للحد من المخالفات وتصويب أوضاع هذه الشركات.
* تعديل التشريعات والقوانين والأنظمة الخاصة بقطاع الإنشاءات وتعديل أسس التصنيف ونظام الأشغال الحكومية وتوسيع صلاحيات مجلس البناء الوطني وأسس العمل في القطاع الخاص وخصوصاً عمل الشركات الأجنبية.
* ضرورة التواصل والإنفتاح على العالم العربي والإسلامي ودعم إتحاد المقاولين العرب، وضرورة أن يأخذ المقاول الحيز الأكبر من العمل في البلدان العربية للحد من تغول الشركات الأجنبية.

* ان توفير المناخ الصحي والسليم والآمن للبيئة الإستثمارية سبب من أسباب نهضة الوطن في مناحي عديده وسيكون تأثيرها إيجابي على الوطن والمواطن.
* العمل كشركاء مع الحكومة لترسيخ إندماج الإقتصاد الأردني في الإقتصاد العالمي من خلال سياسة الإنفتاح وتعظيم الإستفادة من الفرص االمبرمة مع أكبر التكتلات التجارية كإتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وكندا وتركيا وسنغافورة.
* قيام الحكومه بجملة من الإصلاحات والتعديلات التشريعية لوضع قانون إستثمار عصري بالتشاور مع القطاع الخاص يهدف إلى تحسين التنظيم القانوني للبيئة الإستثمارية في المملكة.
* بحيث يكون قانون الإستثمار الجديد معززاً ومطوراً للتشريعات الناظمة للإستثمار للخروج بأفضل الممارسات الدولية
* علينا واجب تفعيل الحركة الإستثمارية في الأردن في هذا الظرف الإقتصادي الصعب الذي تعاني منه الدولة والذي يتطلب من الجميع التصدي لهذه المشكله.
* على الحكومة إتخاذ إجراءات تعزز البيئة الإستثمارية الجاذبة في قطاع المقاولات، من خلال إصدار قوانين ذات صلة رئيسية بجذب الإستثمار، ولكن الأهم هو التخلص من البيروقراطية التي تعتبر المنفر الأكبر للإستثمار.
* إن التحديات الرئيسية التي تواجه الإقتصاد الوطني تتمثل بمشكلات الفقر والبطالة والمديونية العالية ويمثل الإستثمار في قطاع المقاولات الحل الأمثل لهذه المشاكل لما توفره فرص الإستثمار من مدخولات ماليه كبيرة وتوفير فرص عمل للعديد من أبناء الوطن.
* علينا جميعاً كقطاع عام وقطاع خاص أن نوفر البيئة الإستثمارية الجاذبة والمحفزة في الأردن ليكون الأردن نقطة جذب للشركات العالمية والإقليمية، تدعمها عوامل الأمن والإستقرار والتي وضعت اسم الأردن على الخارطة الأقتصادية العالمية.
* على الحكومه أن تقدم التسهيلات الممكنة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب مما يساعد ويساهم في تنمية الإقتصاد الأردني.
* مؤكدين على ضرورة الخروج بتوصيات ورؤى واضحة تعمل على إزالة العقبات أمام رجال الأعمال الراغبين بالإستثمار في الأردن، وتطوير التشريعات الإقتصادية اللازمة والبيئة المحفزة، وتبادل المعلومات بهذا الخصوص.

العوامل المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري للمملكة تسعى كل دولة للعمل على جذب الإستثمارات سواء كانت إستثمارات محلية أو إستثمارات أجنبية, وذلك عن طريق تقديم مجموعة من المزايا والضمانات والإعفاءات للمستثمرين لجذب أموالهم، وتشجيعاً للإستثمار الأجنبي تقوم المملكة بتقديم بعض الحوافز لجذب المستثمرين.
فعلى مستوى مشكلة البطالة لابد من إعادة النظر في مفهوم ودور وزارة العمل ومنهجية عملها، وأن يتبع لها بنك معلومات مركزي.
معالجة حالة الفوضى الملموسة في سوق العمل، وبخاصة في طريقة التعامل مع العمالة الوافدة التي يفترض أن تحدد وفق إحتياجات القطاعات الإقتصادية المحلية، ويشكل تدفق عشرات الآلاف من السوريين على سوق العمل الأردني نتيجة إستقبال الأردن لما يقرب من (1.5) مليون لاجئ (20% من سكان الاردن) والذي أصبح واقعاً حقيقياً أكبر تحد إقتصادي لسوق العمل الأردني وخصوصاً المهن في قطاع المقاولات التي يتقنها الأشقاء السوريين بالإضافة إلى ثقافة العيب لدى الأردنيين.

الاستثمار في مجال الطاقة المتجدده

ان الطاقه المتجدده هي الطّاقة التي لا تنضب ولا تنفد، وتشير تسميتها إلى أنّها كلما شارفت على الانتهاء تتواجد مجدّداً، ويكون مصدرها أحد الموارد الطبيعيّة، كالرّياح، والمياه، والشّمس، وأهمّ ما يميزها أنّها طاقة نظيفة وصديقة للبيئة، كونها لا تخلّف غازات ضارّة كثاني أكسيد الكربون، ولا تؤثّر سلباً على البيئة المحيطة بها، كما أنّها لا تلعب دوراً ذا أثر في مستوى درجات الحرارة. ومصادر الطاقة المتجدّدة تُعتبر متناقضةً تماماً مع مصادرها غير المتجدّدة؛ كالغاز الطبيعي، والوقود النّووي؛ حيث تؤدّي هذه المصادر إلى الاحتباس الحراري، وإطلاق غاز ثاني أكسيد الكربون عند استخدامها.
وانطلاقاً من مدى أهمية الطّاقة المتجدّدة، ظهر في الآونة الأخيرة نوعٌ جديدٌ من الأعمال تحت مسمّى تجارة الطّاقة المتجدّدة، وتركّزت جلّ أعمالها على تسخير مصادر الطّاقة المتجدّدة، واستغلالها لتكون مصدراً مدرّاً للدخل والنّفع المادي، وذلك من خلال التّرويج لها، وهناك عدداً كبيراً من الدّول التي تستعدّ للبدء بمشاريع استثمارية للطاقة المتجدّدة، مع الحرص على رسم أبعاد سياسات هذه المشاريع، والعمل على تطويرها وتنميتها.

30
آب

جمعية رجال الأعمال الأردنيين
تبحث تعزيز العلاقات الأردنية السعودية

إستقبل سعادة السفير السعودي نايف بن بندر السديري ، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وأعضاء مجلس الإدارة في مقر السفارة ، وذلك لمناقشة سُبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين والتشبيك بين مجتمعي الأعمال في القطاعات الاقتصادية ذات الإهتمام المشترك.

و أكد الطباع خلال اللقاء على أن الأردن يتطلع دوماً لجذب المزيد من الاستثمارات السعودية من خلال توطيد العلاقات المتميزة التي تربط القطاع الخاص في كلا البلدين، مشيراً إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية خاصة وأن السعودية تعتبر شريك تجاري هام للأردن، كما ويمتلك كلا البلدين قواسم مشتركة عديدة تجعل القطاع الخاص الأردني يتطلع نحو اتفاقية تجارة حرة ثنائية تكون قائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة.

وأشار الطباع الى أن زيارة سمو ولي العهد السعودي للأردن خلال شهر حزيران من العام الحالي ساهمت في وضع أسس جديدة لعقد شراكات اقتصادية مستقبلية بين البلدين، لافتاً الى أهمية عقد منتدى اقتصادي أردني سعودي يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات المولدة لفرص عمل جديدة تدفع عجلة النمو الاقتصادي. مثمناً دور السعودية في دعم الاقتصادي الوطني.

بدوره، لفت سعادة السفير الى أن العلاقات الأردنية السعودية هي علاقات تاريخية وأخوية راسخة منذ سنوات طويلة، مؤكداً أهمية العمل على زيادة حجم الاستثمارات المشتركة بين البلدين لما سيساهمه ذلك في دعم اقتصاد كلا البلدين، مشيراً إلى إستعداد السفارة للتعاون في سبيل تعزيز العلاقات الثنائية بين مجتمعي الأعمال من كلا الجانبين.

كما وبين سعادة السفير بأن الأردن يتمتع ببيئة استثمارية جاذبة واقتصاد منفتح تجارياً على العالم وبموقع استراتيجي، فيعتبر بوابة دخول للصادرات السعودية للمنطقة، مشيراً الى أن الصناعات الأردنية متميزة. وأشار سعادة السفير الى أن الأردن المستهدف الأول فيما يتعلق بمشروع نيوم الى جانب مصر داعياً القطاع الخاص الأردني الى الاستفادة من المشروع والذي يعد المدينة النموذجية الوحيدة في العالم.

كما وأكد سعادة السفير على أهمية زيادة حجم الشراكة الأردنية السعودية في مختلف المجالات والأصعدة، مؤكداً أهمية دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز البيئة الاستثمارية الأردنية والترويج والتسويق لأهم وأبرز الفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ولفت سعادة السفير الى أهمية العمل على تحديد محاور المنتدى الاقتصادي الأردني السعودي الى جانب القطاعات ذات الإهتمام المشترك والمشاريع المقترحة كذلك.

وأكد الطباع على أن الجمعية هي الذراع الاستثماري للمملكة منذ تأسيسها خاصة مجالس الأعمال المشتركة مما يستدعي أن يتم استثمار العلاقات الأردنية السعودية المتميزة في القريب العاجل. داعياً القطاع الخاص السعودي إلى الإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاقتصادية الواعدة، والإطلاع على المشاريع

القائمة في المدن الصناعية والمناطق الحرة والتنموية وما تقدمها من مزايا استثمارية إلى جانب ما يقدمه قانون الاستثمار الجديد من مزايا للمستثمر الأجنبي.

وأكد ميشيل نزال على أهمية التعاون بين البلدين في القطاع السياحي والتعاون المشترك في مجال النقل الجوي السياحي والذي يعد من أهم مقومات السياحة لفتح آفاق جديدة للاستثمارات المشتركة. كما وأكد المهندس يُسري طهبوب أن الصناعات الأردنية تضاهي الصناعات الأوروبية خاصة الصناعات الخشبية منها. ولفت أيمن علاونة الى أهمية التوجه نحو فتح قنوات أكبر مع عدد أكبر من الجهات لتسهيل عملية حوالات المغتربين. بينما أكد صلاح البيطار على أن العقبة تعتبر مركزاً اقليمياً لوجيستياً ويحتوي على العديد من الفرص الاستثمارية.

ومن الجدير ذكره أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 2.9 مليار دولار خلال عام 2020 شكلت الصادرات الأردنية منها ما قيمته 836 مليون دولار تركزت في المنتجات الصيدلانية، الخضراوات والحيوانات الحية، بينما شكلت المستوردات الأردنية منها 2.1 مليار دولار تركزت في الوقود والوقود المعدني، البلاستيك، والكيماويات العضوية.

كما وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبد الرحيم البقاعي، ميشيل نزال، المهندس عبد الحليم عابدين، المهندس يُسري طهبوب، أيمن علاونة، وصلاح البيطار، ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الأردن و السعودية (2018-2020)

العام	الصادرات مليون دولار	المستوردات مليون دولار	التبادل التجاري مليون دولار	الميزان التجاري مليون دولار
2018	733	3,394	4,127	- 2,661
2019	843.4	3.107	3,950	- 2,264
2020	836	2,102	2,938	- 1,266

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز الصادرات الأردنية إلى السعودية 2020	قيمة الصادرات مليون دولار
المنتجات الصيدلانية	134
الخضار	58
حيوانات حية	57
الورق والورق المقوى	43

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

أبرز المستوردات الأردنية من السعودية 2020	قيمة المستوردات مليون دولار
الوقود والوقود المعدني	1,032
البلاستيك	247
الكيماويات العضوية	65
شحوم وزيوت حيوانية	57

* المصدر: مركز التجارة الدولية.

17 August

Jordan, Serbia talk economy

The Jordanian Businessmen Association (JBA) organized a meeting with a Serbian trade delegation to boost economic ties with the south-eastern European republic.

The meeting focused on joint investment opportunities in the agriculture and food sectors, as well as the prospect of additional bilateral business meetings.

Eng. Abdul Halim Abdin, a member of the JBA's Board of Directors, emphasized Jordanian business people's interest in strengthening Jordanian-Serbian ties, noting the Kingdom's many investment incentives and trade agreements with other countries.
He noted that the Jordanian food industry is an important sector that can supply the local market and export to approximately 70 countries.

Abdin reaffirmed JBA's willingness to arrange meetings with Serbian trade parties to discuss possible collaboration in a host of industries like fertilizers, chemicals, pharmaceuticals, garments, and textiles.

Eng. Abed Al Rahim Boucai, a member of the JBA's Board of Directors, emphasized Jordan's strategic location in the region, which qualifies it as a safe hub for trade and investment, and drew attention to ongoing efforts to develop investment-related legislation.
Assistant Manager of the Chamber of Commerce and Industry of Serbia (CCIS) Danijela Strizak emphasized the importance of bolstering cooperation with Jordan in order to establish commercial projects, stating that the purpose of the visit was to introduce the economic sectors of Serbia and seek alternative markets from which to import raw materials.

She pointed to her country's private sector's interest in cooperation with Jordan in the food, agriculture, construction, and medical tourism sectors.

Strizak emphasized the importance of agreeing on regular meetings between the business communities of the two countries.
For his part, Aleksander Nikolic, Honorary Consul of the Republic of Serbia stressed that the two countries share strong and historical relations that enable them to joint cooperation in various fields, noting that the Chamber of Industry and Commerce in Serbia includes an elite of businessmen in its membership, which allows for greater cooperation and networking between the two sides on private sector level.
Eng. Lina Shehatit, a promotional expert at the Ministry of Investment, reviewed the most important competitive advantages of the national economy and the importance of the Kingdom's strategic location and its commercial openness through free trade agreements and wide-ranging and global bilateral agreements that Jordan enjoys with various countries such as the United States, Canada and Singapore.
A number of bilateral meetings were also held in the agricultural sector and food industries, during which the most prominent investment opportunities and available areas of commercial cooperation were identified.

شركة المدن الصناعية الأردنية

Jordan industrial Estates Company

لماذا المدن الصناعية الأردنية ؟

*جميع مشتريات المستثمر الصناعي تخضع لضريبة المبيعات بنسبة الصفر ورسوم جمركيةبنسبة الصفر

* ضريبة دخل سنوية ثابتة مقدارها ٥٪ شريطة تحقيق قيمة مضافة مقدارها ٣٠٪

* تخضع كافة الضرائب الأخرى لنسبة الصفر

* ستة مدن صناعية / مناطق تنموية تغطي كل من عمان و إربد والكرك و المفرق والموقر والعقبة

* توفر الخدمات الأساسية والمساندة

* إمكانية تملك المشروع بالكامل بالنسبة للمستثمر الأجنبي

* إمكانية الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة العربية والأوروبية الأمريكية وكندا

* الاستفادة من اتفاق تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي

تخفيض على أسعار البيع وبدلات الايجار في المدن الصناعية الجديدة (السلط , مادبا , الطفيلة) لأول (١٥) شركة تتقدم بطلب شراء أراضي أو استئجار مباني خلال الخمس سنوات الأولى ولغاية خمس دونمات لكل شركة (تخضع لشروط ومعايير خاصة).

شركة المدن الصناعية الأردنية - عمان - مجمع بنك الإسكان / ط٨
Tel: +962 6 00865 55 Mob: +962 799 323 719
Email: sales@jiec.com

21
July

«Businessmen» calls for strengthening economic cooperation with Pakistan

Hamdi Al-Tabbaa, chairman of the Jordanian Businessmen Association, discussed with Khadim Ali, the commercial attaché at the Pakistani embassy the mechanisms for strengthening economic, investment and trade relations between both countries, their future prospects, and the role of the business community in this regard.

Al-Tabbaa stressed the importance of intensifying efforts in order to enhance joint relations at various levels, by moving towards establishing a joint Jordanian-Pakistani Business Council between JBA and one of the counterpart institutions representing the Pakistani private sector.

Al-Tabbaa reviewed a summary on the role of JBA in strengthening Jordan's economic relations with Arab and foreign countries at the level of the private sector.

For his part, Khadim Ali pointed out that there are many opportunities through which to develop investment relations and improve and expand the base of exchanged goods between the two countries, stressing the embassy's readiness to cooperate with JBA to network between the business communities on both sides.

Ali also indicated that the Jordanian-Pakistani relations are historical and distinguished and must continue to be upgraded to the highest levels and in various fields, especially since strengthening economic relations is the gateway to developing relations at all levels.

Al-Tabbaa called on the Pakistani business community to view the investment opportunities available in Jordan as a safe destination for investment and full of various investment opportunities in various economic sectors, especially the medical care sector, tourism and medical tourism, as well as the communications and information technology sector, agriculture and food industries.

Michael Nazzal the Board Member of JBA stressed the importance of strengthening joint cooperation between the two countries in the tourism sector, due to its importance and its role in opening new horizons for cooperation and investment between both sides.

Eng. Abdul Halim Abdin the Board Member of JBA stressed the importance of exchanging investment, commercial and economic information and informing the private sector from both sides of the most important and promising economic sectors in which each country enjoy a competitive advantages that the other side can benefit from.

The two sides also agreed to set an action plan for the next year to build strategic partnerships in investment areas of common interest. They stressed the importance of organizing a number of sectoral meetings with the aim of identifying priority economic sectors and identifying the most important investment opportunities available in those sectors.

It is worth noting that the volume of trade exchange between the two countries amounted to $40.6 million in 2020, with Jordanian exports to Pakistan amounting to $11.4 million, concentrated in fertilizers and pharmaceutical products, while Jordanian imports from Pakistan amounted to approximately $29.2 million, concentrated in textiles and cereal.

2
July

JBA, USAID sign recycling project MoU

Jordanian Businessmen Association (JBA) signed a memorandum of understanding (MoU) with representatives of the United States Agency for International Development (USAID) through Chemonics International, which is implementing a recycling project in Jordan.

In a statement released, the JBA said the project stimulates Jordan's private sector and companies to use recycling and network JBA's members with companies operating in the recycling industry.

The project, which is implemented under joint supervision of Ministry of Environment and Greater Amman Municipality (GAM), seeks to increase commercial competitiveness by strengthening market relations and improving the business-friendly environment, by transforming the recycling services network into a competitive sector that contributes to sustainable management of solid waste in the Kingdom.

JBA's member Michael Nazzal, who signed the MoU, affirmed the JBA's support for all efforts to conserve the environment through this important project for waste recycling, which represents multiple sectors that would contribute "significantly" to support these endeavors, represented by the hotel, heavy and light industries, and medical care sectors.

Nazzal also pointed to the importance of the project's action mechanism, based on achieving mutual trade interest, which aims to serve companies and businesses operating in the recycling services sector, which increases incentive for all partners to push success of this national venture.

Meanwhile, project manager, Maher Hamdan, said the enterprise aims to protect environment, public health and preserve natural resources through an integrated waste management system, aimed to increase recycling operations and separate recyclable organic materials, in addition to stimulating the recycling process and focusing on raising awareness at the society level.

The project, Hamdan added, aims to support and stimulate waste recycling and re-usage in the business sector, adding that it began to pay off for a number of successful projects for major retail companies.

The agreement also aims to raise awareness among Jordan's business sector to take part in the project, and for the citizen alike, by holding workshops with JBA's members, Hamdan pointed out.

29 June

JBA, Spanish embassy talk economic ties

The Jordanian Businessmen Association (JBA) discussed with the Spanish Embassy economic ties, prospects of investment in promising sectors and activating the joint business council with the Spanish Confederation of Employers' Organizations.

According to a JBA statement, the Spanish Ambassador Miguel de Lucas Gonzalez met with the JBA's Chairman Hamdi Tabba', who underscored the association's "relentless efforts" to boost economic, trade and investment relations between Jordan and the world, and ongoing commitment to promoting investment opportunities.

During the meeting, Tabba' said that JBA is looking to strengthen economic relations between Jordan and Spain to achieve common interests, pointing out the Jordanian market's advantages, which include multiple trade agreements on the regional and international levels.

For his part, the Spanish ambassador stressed the deep-rooted and strong relations between the two countries, underscoring his commitment to cooperating with the association to further economic relations. Businessmen and investors in Spain, he added, are looking to increase investments in Jordan and network with the local business community.

Eng. Abed Al Rahim Boucai, a member of the JBA's Board of Directors, and a co-chair of the Joint Jordanian-Spanish Business Council, pointed out the importance of working to revitalize the Jordanian-Spanish Business Council in order to closely identify opportunities for cooperation and networking between businessmen in both countries, which would increase the volume of inter-investments as well as diversify the export base of goods and services. In light of the existence of many untapped opportunities, and from this point of view, JBA stresses the importance of this meeting as an initial step towards strengthening bilateral relations between the two sides.

The two sides also discussed a number of issues of concern to the business community on both sides, stressing the need for joint cooperation in exchanging visits of trade delegations between the two friendly countries and organizing business forums and exhibitions to introduce the economic opportunities available to both parties. The two sides also stressed the importance of intensifying efforts to expand the horizons of the two countries' economic relations, which would have a positive impact on investment and economic cooperation, especially in the sectors of medical tourism, education, and the financial sector, and inviting Spanish companies to participate in major projects in the water and transportation sectors due to the high and long experience of Spanish companies in these fields.

25 June

JBA discusses Jordan-France investment cooperation, prospects

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Hamdi Tabbaa, discussed with French Ambassador to Jordan, Véronique Vouland, economic relations and investment prospects, at the embassy headquarters.

According to a JBA statement, discussions went over the opportunities available in the promising economic sectors, and ways to develop relations between the two countries' business communities.

During the meeting, Tabbaa referred to the JBA's "unrelenting" efforts in consolidating Jordan's economic, trade and investment relations with other countries and its "constant" keenness to promote investment in the Kingdom's most important opportunities, with the aim of turning them into value-added projects for the Jordanian economy.

In addition, he affirmed the JBA's desire to enhance Jordan-France economic relations during the next phase in various economic sectors of mutual concern, to achieve common interests. Jordan's market enjoys multiple privileges, especially its commercial openness and several trade agreements signed with various countries on the Arab and international levels, he pointed out.
He highlighted importance of increasing Jordan-France volume of trade exchange and diversify the export base of goods and services, which would help achieve this goal and reflect the two countries' capabilities.

For her part, Vouland confirmed the embassy's readiness to cooperate with the JBA, with the aim of pushing the bilateral relations towards "broader" horizons.

He also highlighted desire of French businesspeople and investors to increase investments volume in Jordan according to "clear" projects and push efforts to network business communities to achieve "true" partnerships.

The Ambassador called for paying more attention to French investments, which would stimulate businesspeople to increase their investments in Jordan, pointing to the importance of improving economic relations, especially in light of 'true" joint cooperation opportunities that would increase the two countries' trade exchange volume.

20 June

JBA discusses trade cooperation with Bosnian embassy

Jordanian Businessmen Association (JBA) and Bosnia and Herzegovina Embassy officials have met in Amman to explore business potential and commercial cooperation.

According to a JBA statement, chairman Hamdi Tabba' met with Ambassador Mato Zeko to explore ways to strengthen commercial ties between Jordan and Bosnia and Herzegovina in a variety of spheres of mutual interest.

Tabba' noted that the Kingdom has free trade agreements with a number of international countries, highlighting an attractive local business environment.

He emphasized the need of expanding and diversifying bilateral commerce between the two countries. "The modest trade exchange with Bosnia and Herzegovina does not reflect the two nations' potential," Tabba' stated.

The Ambassador, for his part, emphasized the embassy's commitment to expanding bilateral ties, citing Bosnian businessmen's desire in taking advantage of Jordan's excellent investment environment.

He praised relations, emphasizing the need of improving commercial cooperation, especially given the potential for further commerce collaboration.

The two sides also discussed a number of issues of concern to the business community on both sides, stressing the need for joint cooperation in exchanging visits of trade delegations between the two friendly countries and organizing business forums and exhibitions to introduce the economic opportunities available to both parties.

The two sides also stressed the importance of intensifying efforts to expand the horizons of the two countries' economic relations, which would have a positive impact on investment and economic cooperation.

It is worth noting that the volume of trade exchange between the two countries amounted to $2.4 million in 2021, of which exports amounted to $1.6 million concentrated in pharmaceutical products, while imports amounted to $0.797 million, concentrated in dairy products and inorganic chemical products.

16 June

JBA, USAID economic team talk development cooperation

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and action team of the USAID-funded Economic Reform Activity (ERA) discussed means of developing the project's action plan.

According to a JBA statement, the action team, who comprises experts in economic reform from the global consultant company PMCG, briefed the meeting on the goals and aspects of the project's action plan.

Work is underway to hold multiple meetings on economic events representing Jordan's private sector to look firsthand at their vision and proposals on the best practices to bolster economic reform, the team noted.

In addition, the team pointed to USAID's support to achieve Jordan's development goals by updating political and economic reform strategies to achieve prosperity, boost the speed and scale of comprehensive economic development, and manage resources "efficiently."

The economic reforms project team also reviewed a summary on the most important axes and aspects on which the plan is based, in addition to the goals it seeks to achieve in the near future to support the process of economic reforms.

For his part, JBA Board Member Michael Nazzal highlighted the JBA's role as a private sector body in supporting economic reform, stressing that enhancing the investment environment and giving the private sector its essential role in development has been an important aim of JBA since its establishment.

The JBA board members also discussed the association's vision on mechanisms for improving the investment environment and enabling the private sector to do business, stressing the importance of adopting modern methods in managing the investment file that contribute to reducing investment obstacles such as bureaucracy, and the multiplicity of agencies related to investment, which increases the degree of complexity of procedures besides High investment costs.

1
June

Jordanian-Romanian economic forum to kick off next Year

A Jordanian-Romanian economic forum will kick off next year on the sidelines of the Jordanian-Romanian Business Council meetings, the Jordanian Businessmen Association (JBA) announced.

In a statement released after discussions between the JBA's Member of the Board of Directors Eng. Abdul Halim Abdin and President of the Romanian-Jordanian Economic Cooperation Association (RJECA) Radu Bogdan Penu, the JBA stressed enhancing economic relations between the two countries and networking between the Jordanian and Romanian business communities.

Abdin and Penu discussed establishing joint projects and organizing the second session of the Jordanian-Romanian Joint Business Council.

Abdin underscored the importance of cooperation and coordination, especially in trade and investment, to up the level of bilateral ties, highlighting a number of investment opportunities in the industries of foodstuffs, agriculture, fertilizers, transportation, communication, and information technology.

He underscored the need to introduce the Romanian private sector to Jordan's investment opportunities, incentives, and benefits offered by free and development zones, as well as exemptions under the Jordanian investment law. He also called for increasing trade exchange and expanding import and export, underlining many untapped export opportunities.

For his part, Penu underlined the importance of forging economic partnerships and benefiting from the deep-rooted ties in various fields, urging Jordanian business people to visit Bucharest and look first-hand at investment opportunities.

Jordanian-Romanian economic forum aims at boosting cooperation between the two countries' business communities in the food and construction industries, he indicated.

العربي الإسلامي

بوابتك نحو المستقبل

قيمنا الأصيلة بوصلتنا نحو تحولنا الرقمي

لنقدم لكم أفضل تجربة

ضمن أعلى المعايير وأحدث التكنولوجيا المالية

البنك العربي الاسلامي الدولي

ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

Business Community

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

Year 25
August
2022

JBA, USAID economic team talk development cooperation

Jordan, Serbia talk economy

JBA, discusses Jordan-France investment cooperation prospects